روناهي
عين الحقيقة

صحيفة روناهي
@NewspaperRonahi
ronahinewspaper
rojnama ronahi
صحيفة روناهي Ronahi Newspaper
ronahi_newspaper
www.ronahi.net
+963 984370218
r.ronahi2011@gmail.com
rronahinewspaper@gmail.com
+963 984370218
+963 052 423165
مؤسسة روناهي للنشر والتوزيع
المكتب الرئيسي: (المستدق - حي العربي، طريق عامودا شارع روناهي(المزرعة))
٠٢٣٨٧٤١٩٦

عين روناهي

هل نحن أبناء البطة السوداء..؟!

روناهي/ قامشلو ـ عمت الأفراح مدينة قامشلو بعد إصدار قرار يقضي بجعل نظام التشغيل للمولدات ١٦ ساعة خدمية. وما زاد الفرحة أكثر التسعيرة التي رافقتها بأن تكون ٢٤ ألف ل.س على كل أمبير لـ ١٦ تشغيل. و١٠٠ ألف ل.س للمولدات نظام التشغيل ٢٤ ساعة. بحيث تزوَّد بمازوت خدمي لـ ١٦ ساعة. بينما سيقوم أصحابها بشراء المازوت الحر للثماني الساعات المتبقية. وضجت شبكات التواصل الافتراضي بالخبر. وتأمل الكثيرون أن يطبق هذا النظام الجديد للتشغيل في بداية شهر تموز الجاري كما جاء في التعميم رقم (١٥). الذي أصدر من بلدية الشعب بقامشلو. ولكن: في الأول من شهر تموز الجاري. تم إطفاء العديد المولدات ذات نظام التشغيل ١٦ و٢٤ ساعة من أصحابها. بسبب عدم تبديل بطاقتهم للمازوت الحر إلى المازوت الخدمي. وبعد زيارة البلدية والاجتماعات مع الجهات المعنية تقرر أن تبدل هذه البطاقات من الحر إلى الخدمي. ولكن المعضلة الكبرى هي بمولدات الثماني ساعات والتي مازوتها خدمي. فأغلب أصحاب المولدات رفضت تشغيلها لـ١٦ ساعة. بداعي أن المولدة لن تتحمل هذا النظام وسوف تتعطل. وحتى البعض منهم قال: إن المولدة معطلة في الأول من تموز الحالي. بينما البعض منهم ذكر بأنهم سيقومون بتشغيل نظام ١٦ ساعة كهرباء للمشتركين في حال وافقوا على دفع اشتراك مالي جديد لجلب مولدة ثانية تضاف للمولدة الموجودة. وكي تتبادل بساعات التشغيل وتفادياً للأعطال: هذا الأمر رفضته البلدية والأهالي سوياً. وليحرم المشتركون المولدات ذات الثماني ساعات تشغيل خدمي من سعادة وأفراح ذلك القرار. ويصبح حالهم حال أبناء البطة السوداء. علماً طرحنا في السابق عدة حلول لقضية الكهرباء في المدينة. وهي إما جلب مولدات كبيرة لتغذية المدينة بالكهرباء طالما لا حلول جذرية تلوح بالأفق بخصوص الكهرباء النظامية. أو على الأقل زيادة ساعة أو ساعتين على مولدات الثماني ساعات خدمي. حتى يحظى المواطن العامل حين عودته من عمله في ذروة الحر. ينعم بهواء بارد أو شربة ماء مثلجة. لكنه: يصطدم بنظام صاحب المولدة الذي يقطع الكهرباء عنه الساعة الرابعة عصراً. لأن نظام التشغيل صيفاً في معظم أحياء المدينة هو التشغيل من الساعة الواحدة ظهراً إلى الرابعة عصراً. وهو وقت عودة العاملات والعاملين إلى منازلهم. وليبقى المشتركون في هذا النظام الجاري محرومين من الكهرباء نهاراً. ولكم أن تتخيلوا البيوت ساعة ذروة الحر كيف تكون؟ في ظل حرارة الصيف اللاهبة. ولكن إلى متى هذه المعاناة؟ ولماذا لا نشهد حلولاً جذرية من الجهات المعنية: كي يتخلص المواطن من عبء المولدات واشتراكاتها. واستغلال البعض من أصحابها؟ ويصبحون هم أيضاً من أبناء البطة البيضاء. مثل المشتركين لمولدات ١٦ و٢٤ ساعة كهرباء.

الحدادية.. بلدة الخابور الضاربة في جذور التاريخ

الشدادي/ حسام الدخيل ـ على الضفة الشرقية لنهر الخابور. وعلى بُعد نحو ٤٠ كيلومترًا جنوب مدينة الحسكة و٢٠ كيلومترًا شمال مدينة الشدادي تقع بلدة الحدادية. التي يعود تاريخها إلى آلاف السنين. وتُعدّ واحدة من البلدات الغنية بالإرث الحضاري والبنية الاجتماعية المتماسكة.

عرفت الحدادية في الماضي باسم "عجاجة الشرقية" نسبةً إلى موقعها الجغرافي شرق "تل عجاجة الأثري". الذي يفصلها عنه نهر الخابور. أما اسمها الحالي "الحدادية" فقد اكتسبته لاحقًا لعمل سكانها بمهنة الحدادة. حيث كان الحدادون يشكلون نسبة كبيرة من القوى العاملة. ما جعل الاسم يعكس الطابع المهني للبلدة. وتم اعتماده رسميًا حتى في السجلات الحكومية.

من شاديكاني إلى عربان.. التاريخ العريق لتل عجاجة

إلى الجنوب من البلدة. يقع تل عجاجة الأثري. أحد أبرز المواقع الأثرية في إقليم شمال وشرق سوريا. والذي يُعتقد أن تاريخه يعود إلى الألف الأول قبل الميلاد. ويُعرف التل في السجلات الآشورية القديمة باسم "شاديكاني". وقد اكتُشف في منتصف القرن التاسع عشر على يد عالم الآثار البريطاني أوستن هنري لايارد. الذي عثر فيه على بقايا قصر آشوري ونقوش مسمارية وتماثيل لثور مجنح. تُشير جميعها إلى أهميته كمركز إداري وتجاري خلال العهد الآشوري.

وفي العصور الإسلامية. حمل التل اسم "تل عربان" نسبةً إلى مدينة ازدهرت في المنطقة آنذاك. وكان يُقال. إن التسمية جاءت نسبةً إلى عشيرتين عربيتين كانتا تسكنان ضفتي نهر الخابور: الضفة الغربية حيث عجاجة الغربية. والضفة الشرقية حيث الحدادية اليوم.

السكان والبنية الاجتماعية

ويبلغ عدد سكان الحدادية اليوم أكثر من ٤٬٠٠٠ نسمة. ينتمون إلى عشائر عربية متعددة. من أبرزها «الهزيم» والمشاهدة. والفليتة. والقضاة». وتمثل هذه العشائر البنية الاجتماعية الأساسية للبلدة. حيث يشكل التعاون والتكافل بين أفرادها حجر الزاوية في الحفاظ على السلم الأهلي وتعزيز النسيج الاجتماعي.

وتلعب عشيرة الهزيم. وهي من أكبر العشائر في المنطقة. دورًا قياديًا في الحياة الاجتماعية. وتسهم مع بقية العشائر في إدارة الشؤون المحلية. خاصة من خلال المجالس العشائرية التي تُستخدم في حل النزاعات بطرق سلمية وتوافقية. بعيدًا عن الأجهزة القضائية الرسمية.

وفي المناسبات الاجتماعية. من أفراح وأتراح. تتلاحم مختلف العشائر. ما يعكس قوة الروابط التي تتجاوز الانتماءات الضيقة نحو وحدة اجتماعية أكبر وأكثر تماسكًا.

الأنشطة الاقتصادية

وتعتمد الحدادية اقتصاديًا بشكل رئيسي على الزراعة. مستفيدة من التربة الخصبة على ضفاف الخابور. وتشكل محاصيل مثل «القمح. والشعير. والقطن» العمود الفقري للإنتاج المحلي. وقد لعبت الحسكة. التي تتبع لها الحدادية إداريًا. دورًا رياديًا في الزراعة السورية. إذ كانت مسؤولة عام ٢٠١١ عن أكثر من ٥٥٪ من إنتاج القمح و٧٨٪ من إنتاج القطن على مستوى البلاد.

كما يزاول الأهالي تربية المواشي. من أغنام وأبقار ودواجن. إلى جانب بعض المهن الحرفية والعمالة الموسمية في المدن المجاورة. مما يوفر مصدر دخل إضافي للأسر.

سوق الحدادية وشهرة القرية

وظهر سوق الحدادية الشعبي عام ٢٠١٣ خلال فترة سيطرة داعش على المنطقة. كبديل عن الأسواق المركزية التي تضررت أو أُغلقت في تلك الفترة. ورغم بساطته في بدايته. حيث كان يضم فقط سوقًا للمواشي والأعلاف والمستلزمات الزراعية. إلا أنه سرعان ما تطور ليصبح أحد أكبر الأسواق الشعبية في إقليم شمال وشرق سوريا.

ويشهد السوق اليوم حركة تجارية كثيفة. حيث يقصده يوميًا الآلاف من التجار والمتسوقين من مختلف المناطق. سواء لبيع منتجاتهم أو شراء حاجياتهم. ويمتد نشاطه ليشمل المواد الغذائية. الأدوات المنزلية. الألبسة. المنتجات الزراعية. المواشي. والمعدات الزراعية.

وقد ساهم السوق في خلق مئات فرص العمل لأبناء البلدة وسكان المناطق المجاورة. ما جعله شريانًا اقتصاديًا رئيسيًا في جنوب الحسكة.

الحدادية.. بين الماضي العريق والمستقبل الواعد

وجُسد بلدة الحدادية نموذجًا حيًا للتمازج بين الإرث التاريخي والتنوع المجتمعي والنهضة الاقتصادية. وهي تمضي قدمًا نحو مستقبل أفضل. مدفوعةً بإرادة أهلها وتشبثهم بجذورهم العميقة في الأرض والتاريخ.

مراكز توزيع صحيفة روناهي واقتناء الكتب: اقليم الجزيرة- قامشلو (مكتبة سعدو- فرع (١) شارع زكي الأرسوزي- جانب البلدية ٤٢٥٩٩٧- فرع (٢) الشارع العام، مقابل جامع الشلاح ٤٥٢٠٨١/ مكتبة آواز- طريق عامودا ٤٣٩١٥٤/ مكتبة الحرية- الشارع العام ٤٢١٣٦٠/ مكتبة سومر- الشارع العام ٤٢٤٠٣٧/ مكتبة الراوي فرع (١) شارع الكورنيش، تجمع محلات الراوي ٤٤٤٠٢٨ -فرع (٢) مقابل الصيدلية العيالية ٤٤٥٨٢٠/ مكتبة الزهراء- دوار البشيرية ٤٤٣٧٤٢/ مكتبة الجواهري ٤٤٦٠٦٩٩/ مكتبة دار القلم -الشارع العام ٤٤٥٢٧١٤/ مكتبة الأنوار شارع عامودا ٤٣٨٢٠٧.
/ مكتبة الرسالة الشارع العام هاتف ٩٦٦٢٧٨٤٥٧٥٧٣٣-٧٥٤٤١٦- كركي لكي/ عامودا (مكتبة آرين ٧٣٢٣٢٣) / دريباسية (مكتبة سما ٧١١٤١٠) / جل آغا (مكتبة وائل ٧٥٥٥٥١) / تربه سبيه (مكتبة الجهاد ٤٧٠٦١٨).

نساء كركي لكي: على المجتمع الدولي وضع حد للعنف بحق المرأة في الساحل السوري

أكدت نساء من مدينة كركي لكي، أنّ ما تتعرض له النساء من الشعب العلوي في الساحل السوري هو انتهاك حقوق الإنسان. مطالبات المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان بالتدخل الفوري وحماية المنطقة من تكرار الجرائم. ص-٢

العدالة الانتقالية من منظور المرأة السورية.. نحو دور محوري في صناعة السلام

تدفع المرأة السورية الثمن الأكبر في النزاعات والحروب والسياسات السلطوية الذكورية، ولما سُلبت حقوقها لعقود. انبثق صوتها من ركام الحرب. أقوى وأكثر وعياً من أي وقت مضى. من المناطق المحررة والإدارة الذاتية الديمقراطية. تخرج دعوات نسائية واضحة تناشد بأن العدالة الانتقالية لن تكون شاملة ما لم تكن المرأة في صلبها. ص-٢

روناهي
عين الحقيقة

يومية سياسية ثقافية اجتماعية عامة تصدر عن مؤسسة روناهي للإعلام والنشر

أسست عام ٢٠١١ ـ السنة الرابعة عشرة | النسخة المطبوعة ـ ١٢٥٨ـ | النسخة الإلكترونية ـ ٢١٥٠ | الأحد ـ ٦ تموز ٢٠٢٥م (٥٠٠) ل.س

أمي كما لم يرها أحد سواي... ريشة فنان تخلد ملامح أمّ

"أمي كما لم يرها أحد سواي. فحب أمي لوحة لا تنتهي" بهذه الكلمات عبر الفنان أنور سليمان محمد عن لوحته التي رسم فيها والدته بألوان تسمت بالتأمل والوجدانية. حيث عبر من خلال ريشته عن تفاصيل والدته. وتعب وكفاح الأم وصبرها الذي لا ينتهي. ص-٩

مطالب أهالي القرى السبعة المحررة بإعادة تعبيد الطرق

طالب أهالي القرى السبعة في مقاطعة دير الزور. بإعادة تعبيد شوارع قراهم. للتقليل من الحوادث المتكررة التي تهدد حياتهم والمعاناة اليومية بعد سنوات طويلة من الحروب. ص-٣

نادي الجهاد إلى أين؟. ص-١٠

جبرائيل مصطفى: مع المرتزقة لا ضمان للعودة الآمنة

أكد الناشط الحقوقي، جبرائيل مصطفى، أنه منذ احتلال عفرين ترتكب تركيا ومرتزقتها الانتهاكات بحق المدنيين، وأشار إلى أن تلك الجرائم ارتقت لجرائم حرب وإبادة جماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وأوضح، أن ما يحدث تتحمل مسؤوليته الأمم المتحدة، والمؤسسات المرتبطة بها، وعليها وضع حد لتلك الممارسات. ص-٥

أكثر من خمسة وسبعين منزلاً بلا ماء في حي حلكو بقامشلو

يشكو عدد كبير من أهالي حي حلكو بمدينة قامشلو من انقطاع مزمن لمياه الشرب منذ أكثر من عام ونصف. ما فاقم معاناتهم اليومية في ظل ارتفاع درجات الحرارة. ويطالبون من الجهات المعنية بإيجاد حلٍّ جذري. في وقتٍ تؤكد فيه البلدية إن المشكلة ذات جذور متراكمة. ص-٧

الهوية البصريّة السوريّة... تيممٌ وإقرار بفقد الماء

انشغل السوريون في جدل حول مفردات الهوية البصريّة وإزالة النصب التذكاريّ للشهداء في ساحة سعد الله الجابريّ في مدينة حلب. فيما نفذت قوات إسرائيليّة إنزالاً جويّاً قرب دمشق وتوغلت في مواقع أخرى. وتصاعد التهديد الإرهابيّ بعد ضرب العُمق السياسيّ لسوريا بتفجير كنيسة مار إلياس. وما يحدث يشبه لدرجةٍ كبيرةٍ انشغالَ قساوسة بيزنطة بالجدل العقيم حول جنس الملائكة. ص-٨

هيثيدار خالد

إلى أين تدفع الفوضى والفلتان الأمني سوريا؟ ص-٦

رفيق إبراهيم

كرد باشور وخذلان الحكومات العراقية المتعاقبة. ص-٥

حنان عثمان

لبنان يعزز تمثيل المرأة الدبلوماسي. ص-٢

العدالة الانتقالية من منظور المرأة السورية.. نحو دور محوري في صناعة السلام

روناهي/ الرقة ـ تدفع المرأة السورية الثمن الأكبر في النزاعات والحروب والسياسات السلطوية الذكورية. ولما سُلبت حقوقها لعقود، انبثق صوتها من ركام الحرب، أقوى وأكثر وعياً من أي وقت مضى. من المناطق المحررة والإدارة الذاتية الديمقراطية، تخرج دعوات نسائية واضحة تناشد بأن العدالة الانتقالية لن تكون شاملة ما لم تكن المرأة في صلبها.

إنّ المرحلة الانتقالية الراهنة التي تشهدها سوريا، تشكل منعطفاً تاريخياً يقتضي الانتقال نحو مرحلة جديدة تعالج الإرث الثقيل من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي عاشتها طيلة سنوات طويلة من الأزمة والحرب، وترسخ مبادئ العدالة والسلم الأهلي، وفي هذا السياق تتكاثف الدعوات حول أهمية تطبيق العدالة الانتقالية، التي تُعد المنهج الأمثل لتحقيق تعافٍ شامل من آثار النزاع، وبناء أسس راسخة لوطن تقوم على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز المصالحة الوطنية، بما يضمن استقراراً دائماً.

والعدالة الانتقالية في سوريا لم يعد موضوعاً نخبوياً أو مفروضاً من الخارج، بل تحول إلى مطلب محلي متجذر، تقوده نساء خضن التهجير والاعتقال والمآسي، ويبحثن عن معنى الإنصاف في ظل غياب القانون والتمثيل، المرأة السورية لم تكن فقط ضحية، بل شاهدة وحاملة لذاكرة مجتمعية يجب الاعتراف بها وإدراجها ضمن مسارات العدالة.

وفي مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية بإقليم شمال وشرق سوريا، شكلت النساء حجر الأساس في بناء نموذج مجتمعي مختلف، بتأسيس منظمات نسوية، والمشاركة الفاعلة في المجالس التشريعية والتنفيذية، تمكّن من تحويل الألم إلى فعل سياسي تغييري.

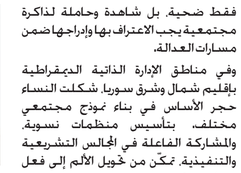

بناء واقع جديد أكثر عدلاً وإنصافاً

وجّربة المرأة هنا تعيد تعريف العدالة، فلا تقتصر على الحساب القضائي، بل تشمل الاعتراف الرمزي وضمان عدم تكرار الانتهاكات، هذه الرؤية النسوية تمهّد لبناء سوريا ديمقراطية، عادلة، ومتنوعة، وهذا التقرير يسلط الضوء على مواقف وخلايات نساء رائدات في مجال العدالة الانتقالية، وعلى رأسهن عضوة مكتب المرأة في مجلس سوريا الديمقراطية «صباح الخليل»، التي أكدت في حوار خاص لصحيفتنا «روناهي» أنّ: «العدالة لن تبنى من فوق بدون نساء عانين من الإقصاء والاضطهاد لعقود، بل من خلالهن ومعهن».

وسلطت الضوء على الخلفيات التاريخية لما عاشته المرأة: «خلال أكثر من خمسين عاماً، تعرضت النساء لتهميش مستمر تحت أنظمة استبدادية، تم فيه تجييم صوت المرأة وتدمير شخصيتها المجتمعية».

وتابعت: «اليوم لا نعمل فقط على جمع الشهادات أو التحليلات، بل نعيد صياغة مفهوم العدالة الانتقالية من منطلق نسوي. أساسه أن تكون المرأة مركزية في كل آليات المصالحة وإعادة البناء».

وأكدت أن «التجربة النسائية في إقليم شمال وشرق سوريا تشكّل نموذجاً ديمقراطياً يعكس توازن القوى، ويوفر للنساء فرصة القيادة واتخاذ القرار، لا التبعية أو التمثيل الرمزي».

لا يمكن تحقيق العدالة الانتقالية دون النساء

لم يعد ممكناً الحديث عن مصالحة وطنية أو عدالة انتقالية في سوريا دون وضع المرأة في الصدارة، فبينما يعاد رسم مستقبل البلاد، تُحرص النساء في الإدارة الذاتية الديمقراطية على إرساء دعائم نظام سياسي قائم على المساواة والتعددية والاعتراف بالحقوق.

ويمكن لتجربة النساء في إقليم شمال وشرق سوريا أن تلهم بقية البلاد، شرط أن تحظى بالدعم الدولي والحماية التشريعية، إنها لحظة مفصلية يتطلب فيها التاريخ أصواتاً شجاعة والنساء أكثر من جاهزات.

والعدالة الحقيقية لا تبدأ في قاعات المحاكم فحسب، بل في منازل النساء اللواتي دفنّ أبناءهن دون قبور، وحملن ذاكرة القرى المحروقة، وبنين مدارس، وأعدن تعريف معنى الوطن.

تشكل «العدالة الانتقالية» أداة لمعالجة إرث الانتهاكات الجسيمة، وتمهيد الأرض للمصالحة الوطنية، في سوريا، ورغم تركز النقاشات على الملفات السياسية والحقوقية العامة، إلا أنّ الصوت النسوي يبقى مهمشاً إلى حد كبير، تجربة الإدارة الذاتية الديمقراطية تمثل استثناءً لافتاً في هذا السياق، حيث لعبت النساء أدواراً أساسية في توثيق الجرائم، وبناء الآليات المجتمعية المستقلة.

وفي ختام حديثها، شددت عضوة مكتب المرأة في مجلس سوريا الديمقراطية «صباح الخليل» على: «ضرورة الاعتراف بالمرأة كشريك أساسي في أي عملية سياسية، لا كملف ثانوي، وأن تكون في صلب أي مشروع للعدالة والسلام، فلا يمكن بناء مستقبل مستقر دون معالجة جراح النساء، ولا يمكن تحقيق سلام دائم دون ضمان مشاركتهن الكاملة والفعالة في صنع القرار».

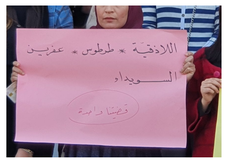

نساء كركي لكي: على المجتمع الدولي وضع حد للعنف بحق المرأة في الساحل السوري

جل آغا/ أمل محمد ـ أكدت نساء من مدينة كركي لكي أنّ ما تتعرض له النساء من الشعب العلوي في الساحل السوري هو انتهاك حقوق الإنسان، مطالبات المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان بالتدخل الفوري وحماية المنطقة من تكرار الجرائم.

بعد تصاعد وتيرة الأحداث الأخيرة في الساحل السوري، شهدت تلك المناطق حالات من الخطف من النساء من الشعب العلوي، وسط فوضى أمنية بعد سقوط نظام البعث، هذا وقد ذكرت وكالة «رويترز» أن ٣٣ امرأة وفتاة تتراوح أعمارهنّ بين ١٦ و٣٩ عاماً اخُتُطفن أو فقدنَ منذ بداية العام. ولا تتوقف عملية الخطف عند هذا الحد وحسب بل يقوم الخاطفون بعمليات الابتزاز إما للتلاعب بأعصاب عوائل الفتيات المختطفات أو طلباً للفدية، ومن المؤكد: فإن حالات الخطف والقتل بحق الشعب العلوي، وبالذات النساء خلق حالة من الذعر والخوف بين أهالي الساحل.

جرائم لا إنسانية

في هذا السياق، التقت صحيفتنا «روناهي» نساء من مدينة كركي لكي، فقالت «هناء خليف»: «كما شاهدنا في الساحل السوري، فإن الأهالي وبالذات النساء يتعرضون هناك لانتهاكات من خطف وقتل واختفاء قسري، جاءت هذه الأحداث بعد سقوط نظام البعث وتحول الساحل لساحة من الفوضى، وكانت النساء أكثر تعرضاً للخطر، فقط ضحية، بل شاهدة وحاملة لذاكرة مجتمعية يجب الاعتراف بها وإدراجها ضمن مسارات العدالة.

وفي مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية بإقليم شمال وشرق سوريا، شكلت النساء حجر الأساس في بناء نموذج مجتمعي مختلف، بتأسيس منظمات نسوية، والمشاركة الفاعلة في المجالس التشريعية والتنفيذية، تمكّن من تحويل الألم إلى فعل سياسي تغييري.

بناء واقع جديد أكثر عدلاً وإنصافاً

وجّربة المرأة هنا تعيد تعريف العدالة، فلا تقتصر على الحساب القضائي، بل تشمل الاعتراف الرمزي وضمان عدم تكرار الانتهاكات، هذه الرؤية النسوية تمهّد لبناء سوريا ديمقراطية، عادلة، ومتنوعة، وهذا التقرير يسلط الضوء على مواقف وخلايات نساء رائدات في مجال العدالة الانتقالية، وعلى رأسهن عضوة مكتب المرأة في مجلس سوريا الديمقراطية «صباح الخليل»، التي أكدت في حوار خاص لصحيفتنا «روناهي» أنّ: «العدالة لن تبنى من فوق بدون نساء عانين من الإقصاء والاضطهاد لعقود، بل من خلالهن ومعهن».

وسلطت الضوء على الخلفيات التاريخية لما عاشته المرأة: «خلال أكثر من خمسين عاماً، تعرضت النساء لتهميش مستمر تحت أنظمة استبدادية، تم فيه تجييم صوت المرأة وتدمير شخصيتها المجتمعية».

وتابعت: «اليوم لا نعمل فقط على جمع الشهادات أو التحليلات، بل نعيد صياغة مفهوم العدالة الانتقالية من منطلق نسوي. أساسه أن تكون المرأة مركزية في كل آليات المصالحة وإعادة البناء».

وأكدت أن «التجربة النسائية في إقليم شمال وشرق سوريا تشكّل نموذجاً ديمقراطياً يعكس توازن القوى، ويوفر للنساء فرصة القيادة واتخاذ القرار، لا التبعية أو التمثيل الرمزي».

لا يمكن تحقيق العدالة الانتقالية دون النساء

لم يعد ممكناً الحديث عن مصالحة وطنية أو عدالة انتقالية في سوريا دون وضع المرأة في الصدارة، فبينما يعاد رسم مستقبل البلاد، تُحرص النساء في الإدارة الذاتية الديمقراطية على إرساء دعائم نظام سياسي قائم على المساواة والتعددية والاعتراف بالحقوق.

ويمكن لتجربة النساء في إقليم شمال وشرق سوريا أن تلهم بقية البلاد، شرط أن تحظى بالدعم الدولي والحماية التشريعية، إنها لحظة مفصلية يتطلب فيها التاريخ أصواتاً شجاعة والنساء أكثر من جاهزات.

والعدالة الحقيقية لا تبدأ في قاعات المحاكم فحسب، بل في منازل النساء اللواتي دفنّ أبناءهن دون قبور، وحملن ذاكرة القرى المحروقة، وبنين مدارس، وأعدن تعريف معنى الوطن.

تشكل «العدالة الانتقالية» أداة لمعالجة إرث الانتهاكات الجسيمة، وتمهيد الأرض للمصالحة الوطنية، في سوريا، ورغم تركز النقاشات على الملفات السياسية والحقوقية العامة، إلا أنّ الصوت النسوي يبقى مهمشاً إلى حد كبير، تجربة الإدارة الذاتية الديمقراطية تمثل استثناءً لافتاً في هذا السياق، حيث لعبت النساء أدواراً أساسية في توثيق الجرائم، وبناء الآليات المجتمعية المستقلة.

وفي ختام حديثها، شددت عضوة مكتب المرأة في مجلس سوريا الديمقراطية «صباح الخليل» على: «ضرورة الاعتراف بالمرأة كشريك أساسي في أي عملية سياسية، لا كملف ثانوي، وأن تكون في صلب أي مشروع للعدالة والسلام، فلا يمكن بناء مستقبل مستقر دون معالجة جراح النساء، ولا يمكن تحقيق سلام دائم دون ضمان مشاركتهن الكاملة والفعالة في صنع القرار».

حسب موقع «جبال العلويين»، قائمة النساء العلويات المختطفات خلال العام ٢٠٢٥ كالتالي:

- من حمص ومصياف «شادية كامل العدل وحياة محمد النجار، دة. رشا العلي، وهدى منصور، وزينب نصر دياب، وزينب بلول».
- من طرطوس وجبلة «بشرى ياسين المفرج، ودلع محمد محمود، ولبنى محسن حمود، ومايا علو، وخزامة نايف العبود، ورنيم أحمد زمزم، وأريج محمد حسن، ودعاء فؤاد عباس، وفاطمة العلي، وروعة يامن أسماعيل، ومايا فارس، ونور الهدى وحسام قاسم».
- من اللاذقية وما حولها «لانا أحمد، ورم غانم، وزينب غدير الذكرة، ومنال منصور، وليال ديوب، وهبة أيهم ناصر، وسيما سليمان حسنو».
- من مناطق أخرى «روان شعبان رسود، ونغم عيسى، وحلا وابنها سليمان، وكاتيا جهاد قراقط، وهيفين محود داوود، وكارولين نحلي، ولبنى حمود، لوانا حمود، وبشرى المفرج، ودعاء عباس، وهدى منصور، وروعة إسماعيل، ولانا أحمد، وأريج محمد حسن».

السوري حالات من الخطف بحق النساء ومن لم يتعرض للخطف تعرض للتهديد والابتزاز، شهور والساحل السوري يعاني من هذه الممارسات الغير إنسانية، ولم تجد الحكومة السورية الانتقالية حلاً بعد، بالرغم من تشكيل لجنة تقصي للحقائق بلا يوماً عن يوم تزداد حالات الخطف والقتل ليس فقط للنساء بل لعموم الشعب العلوي».

وتتابع متسائلةً: «أين الحكومة السورية من كل هذا؟ أين المنظمات الحقوقية التي تعي بالشأن النسوي، ما أشبه البارحة باليوم نخشى أن يتكرر سيناريو السبي والخطف في الساحل السوري كما حدث مع النساء الإيزيديات، من الضروري جداً التدخل وبسرعة لوضع حد لهذه الممارسات التي يتعرض لها الشعب العلوي، نحن لا نقبل أن تُمس امرأة من أي شعب أو دين بأي أذى، ما نتعرض له نساء الساحل هو إهانة بحق كافة النساء، نطالب بالحماية الدولية لجميع النساء».

وفي ختام حديثها، أكدت «بيرفان خلو» أن استمرار الانتهاكات وعدم التعامل معها بجدية من قبل السلطات يساهم في تفاقم حالات الخطف مع إمكانية حدوثها في باقي المناطق السورية: «هذه الممارسات هو إرهاب، فعلى الحكومة السورية الانتقالية فتح تحقيقات شاملة، وتحقيق العدالة ومحاسبة كل طرف وفرد أقدم على هذه الانتهاكات، ومن الضروري الاستعجال في ذلك لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة».

المضطهدات الإيمان بالهوية والوجود وأنهنّ أصحاب حق وعدم الالتفاف لمخاوفهنّ».

على المجتمع الدولي التحرك العاجل

من جانب آخر أشارت «بيرفان خلو» بأن الشعب العلوي جزء من نسيج سوريا المتعدد، وأن هذه

بيرفان خلو

هناء خليف

الانتهاكات تمهد لمخاطر حقيقية لهذا التنوع: «الشعب العلوي جزء لا يتجزأ من نسيج سوريا، سوريا لكافة الأطياف والأديان، هي للسنة والعلوية وللكرد والعرب والمسيحية، ما نواجهه نساء الساحل اليوم من خطف وقتل وتهديد هو عار على المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية والإنسانية».

وزادت: «فالعالم بأسره يشاهد ما تمر به تلك المنطقة ولا يتحرك ساكناً، شهد الساحل

بصمة امرأة

لبنان يعزز تمثيل المرأة الدبلوماسي

حنان عثمان

↙ ١٨ امرأة من أصل ٧٤ سفيراً في خطوة لافتة تعكس تطوراً ملموساً، في مسار تمكين المرأة اللبنانية وتعزيز حضورها في مراكز القرار، أعلنت وزارة الخارجية اللبنانية عن تعيين ٧٤ سفيراً جديداً، من بينهم ١٨ امرأة، ما يشكل نسبة تقارب ٢٥٪ من التعيينات الدبلوماسية الجديدة.

هذا التمثيل النسائي، وإن لم يحقق بعد التوازن الكامل، يُعتبر خطوة متقدمة مقارنة بالسنوات السابقة التي شهدت حضوراً خجولاً للمرأة في السلك الدبلوماسي، فقد ظلت المناصب العليا في السياسة والإدارة اللبنانية لعقود حكراً على الرجال، وسط معوقات اجتماعية وثقافية وقانونية حالت دون المشاركة الواسعة للنساء في الحياة العامة، ويُعد تعيين هذا العدد من السفيرات في آن واحد، رسالة واضحة إلى الداخل والخارج، وهي أنّ لبنان، رغم أزماته المتعددة، لا يزال يسعى لتكريس مبادئ العدالة والمساواة بين الجنسين، خصوصاً في المؤسسات التمثيلية التي تعكس صورة البلد أمام العالم، كما أنّ هذا القرار ينسجم مع التزامات لبنان الدولية، لا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وخطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، التي تؤكد على أهمية تمكين النساء والفتيات في مختلف القطاعات.

وتحمل هذه التعيينات أبعاداً متعددة: فهي لا تُعبر فقط عن إنصاف لكفاءات نسائية طالما أثبتت قدرتها على تمثيل لبنان بكفاءة ومهنية، بل أيضاً عن تغيير تدريجي في الثقافة السياسية والإدارية في البلاد، فالسفيرات اللبنانيات يحملن خلفيات علمية ودبلوماسية مشرفة، وقد شغلن مناصب حساسة في بعثات الأمم المتحدة أو في السفارات أو في الإدارات المركزية، لكن: رغم هذا التقدم، ما زال الطريق طويل أمام تحقيق المساواة الكاملة، فتمثيل المرأة في الوزارات، والإدارات العامة، والسلطة التشريعية، ما يزال متواضعاً، ويأمل كثيرون أن يكون هذا التعيين نموذجاً يُبنى عليه، وأن يُترجم إلى سياسات وطنية تضمن المشاركة الفعلية والعادلة للنساء في مختلف مؤسسات الدولة.

إن تعيين ١٨ امرأة سفيرات هو أكثر من مجرد رقم، إنه بداية لحَوْل ثقافي ومؤسسي يجب أن يتعزز باستمرار، كي يتمكن لبنان من النهوض مجتمعه ومؤسساته على أسس العدالة والمساواة والجدارة.

مذكرة: دعوى
في الدعوى رقم الأساس /١٦٦٣/ ٢٠٢٥
على السيد: أحمد حسين الرجب
الحضور الى ديوان العدالة الاجتماعية في الرقة
وذلك في تمام الساعة /١٠/ صباحاً من يوم الأحد الواقع في ٢٠/٧/٢٠٢٥م
للنظر في الدعوى المقامة من السيد: صالح المهدي بطلب: تفريق لعلة الغياب
وإن لم تحضر في الموعد المحدد ستجري بحقك الإجراءات القانونية.

.....

إلى المكتب الإعلامي في الرقة
تقرر بالإخطار رقم ١٥٣٤/ ٢٠٢٥
إخطار المنفذ عليه عن طريق صحيفة محلية كونه مقيم في الخارج على أن تكون صيغة التبليغ على الشكل التالي:
إخطار تنفيذي عن طريق هيئة التنفيذبالرقة
هيئة التنفيذ في الرقة :
طالب التنفيذ: أحمد نور الصبوح ورفقاه
تبليغ المنفذ عليه: محمد علي الصبوح
وذلك بالإخطار التنفيذي رقم: ١٥٣٤/ ٢٠٢٥ وفق القرار الصادر عن هيئة التنفيذ في الرقة على أن يتم حضور المنفذ عليه بعد صدور الإخطار التنفيذي بخمسة أيام.
وإن لم تحضر سوف يتم السير بحقك بكافة الإجراءات القانونية.
خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

.....

مذكرة دعوى
رقم الأساس /٨٩٨/
المطلوب تبليغه: خالد حسن المحمد
عليك دعوة مقامة من قبل المدعي: عامر عزو الصالح
بتاريخ ٢٠٢٥/٨/١١
بخصوص: تثبيت بيع سيارة نوع: فاو رقم اللوحة: ٦١٧٢٧٢
اللون: عاجي
في حال عدم حضورك يتم التبليغ عن طريق الجريدة الرسمية وإذا لم يحضر يقرر غيابه والسير بمثابة الوجاهي.

.....

مذكرة: إخطار
في الدعوى رقم الأساس /١٣٩٩/ ٢٠٢٥
على السيد: رمضان مصطفى جفل
الحضور الى ديوان العدالة الاجتماعية في الرقة
وذلك في تمام الساعة /١٠/ صباحاً من يوم الثلاثاء الواقع في ٢٠٢٥/٩/١٥م
للنظر في الدعوى المقامة من السيد: حسام الشلاش ابن علي
بطلب: حجز احتياطي وتصفية شراكة
وإن لم تحضر في الموعد المحدد ستجري بحقك الإجراءات القانونية.

.....

مذكرة دعوة للمدعى عليه/ الغرفة المدنية /كوباني/
رقم أساس الدعوى: /٤٤٧/ ٢٠٢٥
اسم المطلوب تبليغه ونسبته: حسام محمد مامد: فاطمة محمد بنت مامد: عبيرة محمد بنت مامد: سوسن محمد بنت مامد: شيخو محمد بن مامد: سميرة محمد بنت مامد: محمد سعيد بن مامد: الهام محمد بنت مامد
عنوانه بالتفصيل: الجريدة الرسمية
إن موعد النظر في الدعوى التي أقامها عليك: اسماعيل بكر بن مسلم، بجرم: فراغة سيارة، هو يوم الثلاثاء الساعة ١٠ صباحاً الواقع في ٢٠٢٥/٧/٢٩
فعليك أن تحضر في الوقت المحدد وإذا لم تحضر بنفسك أو ترسل وكيلاً عنك إلى هيئة العدالة الغرفة المدنية سوف تجري بحقك المعاملة القانونية أصولاً.

.....

مذكرة دعوة للمدعى عن هيئة العدالة الغرفة المدنية /كوباني/
رقم أساس الدعوى: /٤٣٥/ ٢٠٢٥
اسم المطلوب تبليغه ونسبته: عبد الله جميل أحمد المحمد- حسين محمد حسين
عنوانه بالتفصيل: الجريدة الرسمية
إن موعد النظر في الدعوى التي أقامها عليك: أليف محمود الأحمد، بجرم: تفريق، هو يوم الأربعاء الساعة ١٠ صباحا الواقع في ٢٠٢٥/٧/٢٣
فعليك أن تحضر في الوقت المحدد وإذا لم تحضر بنفسك أو ترسل وكيلا عنك إلى هيئة العدالة الغرفة المدنية سوف تجري بحقك المعاملة القانونية أصولاً.

.....

إلى المكتب الإعلامي في الرقة
تقرر بالإخطار رقم ١٥٣٤/ ٢٠٢٥
إخطار المنفذ عليه عن طريق صحيفة محلية كونه مقيم في الخارج على أن تكون صيغة التبليغ على الشكل التالي:
إخطار تنفيذي عن طريق هيئة التنفيذبالرقة
هيئة التنفيذ في الرقة:
طالب التنفيذ: أحمد نور الصبوح ورفقاه
تبليغ المنفذ عليه: زين العابدين الصبوح
وذلك بالإخطار التنفيذي رقم: ١٥٣٤/ ٢٠٢٥ وفق القرار الصادر عن هيئة التنفيذ في الرقة على أن يتم حضور المنفذ عليه بعد صدور الإخطار التنفيذي بخمسة أيام.
وإن لم تحضر سوف يتم السير بحقك بكافة الإجراءات القانونية.
خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

.....

مذكرة: دعوى
في الدعوى رقم الأساس /١٥٣٥/ ٢٠٢٥
على السيد: شادي حمود أحمد السوري
الحضور الى ديوان العدالة الاجتماعية في الرقة
وذلك في تمام الساعة /١٠/ صباحاً من يوم الثلاثاء الواقع في ٢٠٢٥/٩/١٥م
للنظر في الدعوى المقامة من السيد: ختام الفقير
بطلب: تفريق
وإن لم تحضر في الموعد المحدد ستجري بحقك الإجراءات القانونية.

.....

مذكرة دعوة للمدعى عن هيئة العدالة الغرفة المدنية /كوباني/
رقم أساس الدعوى: /٤٤٩/ ٢٠٢٥
اسم المطلوب تبليغه ونسبته: عبد الرحمن زكريا خلو
عنوانه بالتفصيل: الجريدة الرسمية
إن موعد النظر في الدعوى التي أقامها عليك: فاضلة محمود صالح، بجرم: تفريق، هو يوم الأربعاء الساعة ١٠ صباحا الواقع في ٢٠٢٥/٩/٣٠
تدعوك هيئة المخاصمة للحضور الى جلسة المحاكم الجاري في تاريخ ١٥/٧/٢٠٢٥
وإن لم تحضر أو ترسل وكيلاً عنك ستجري بحقك المعاملة القانونية.

.....

مذكرة دعوة للمدعى عن هيئة العدالة الغرفة المدنية /كوباني/
رقم أساس الدعوى: /٤٣٥/ ٢٠٢٥
اسم المطلوب تبليغه ونسبته: محمد مصطفى نعسان
عنوانه بالتفصيل: الجريدة الرسمية
إن موعد النظر في الدعوى التي أقامها عليك: أليف محمود الأحمد، بجرم: تفريق، هو يوم الأربعاء الساعة ١٠ صباحا الواقع في ٢٠٢٥/٧/٢٣
فعليك أن تحضر في الوقت المحدد وإذا لم تحضر بنفسك أو ترسل وكيلا عنك إلى هيئة العدالة الغرفة المدنية سوف تجري بحقك المعاملة القانونية أصولاً.

.....

إلى المكتب الإعلامي في الرقة
تقرر بالإخطار رقم ١٥٣٤/ ٢٠٢٥
إخطار المنفذ عليه عن طريق صحيفة محلية كونه مقيم في الخارج على أن تكون صيغة التبليغ على الشكل التالي:
إخطار تنفيذي عن طريق هيئة التنفيذبالرقة
هيئة التنفيذ في الرقة:
طالب التنفيذ: أحمد نور الصبوح ورفقاه
تبليغ المنفذ عليه: محي الدين الصبوح
وذلك بالإخطار التنفيذي رقم: ١٥٣٤/ ٢٠٢٥ وفق القرار الصادر عن هيئة التنفيذ في الرقة على أن يتم حضور المنفذ عليه بعد صدور الإخطار التنفيذي بخمسة أيام.
وإن لم تحضر سوف يتم السير بحقك بكافة الإجراءات القانونية.
خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

.....

مذكرة دعوة للمدعى عن هيئة العدالة الغرفة المدنية /كوباني/
رقم أساس الدعوى: /٣٧٥/ ٢٠٢٥
اسم المطلوب تبليغه ونسبته: محمد مصطفى نعسان
عنوانه بالتفصيل: الجريدة الرسمية
إن موعد النظر في الدعوى التي أقامها عليك: سليمان الضاهر بن موسى، بجرم: فراغة سيارة، هو يوم الثلاثاء الساعة ١٠ صباحا الواقع في ٢٠٢٥/٧/٢٩
فعليك أن تحضر في الوقت المحدد وإذا لم تحضر بنفسك أو ترسل وكيلا عنك إلى هيئة العدالة الغرفة المدنية سوف تجري بحقك المعاملة القانونية أصولاً.

.....

مذكرة دعوى للمدعى عن هيئة العدالة لغرفة الاستئناف/في كوباني/
رقم أساس الدعوى: /٩/ ٢٠٢٥
اسم المستأنف ونسبته: وضحة ياسين حبش
عنوانه بالتفصيل: الجريدة الرسمية
إن موعد النظر في الدعوى التي استأنفها: أحمد حسين جمو، بجرم: طلب مبلغ، هو يوم الأحد الساعة ١٠ صباحا الواقع في ٢٠٢٥/٧/٢٠
فتدعوك/غرفة/الاستئناف في كوباني أن تحضر بنفسك أو ترسل وكيلاً عنك لبيان دفاعك وإلا سوف تجري المعاملة القانونية بحقك حسب الأصول.

.....

مذكرة دعوى للمدعى عن هيئة العدالة الغرفة المدنية /كوباني/
رقم أساس الدعوى: /٤٤٥/ ٢٠٢٥
اسم المطلوب تبليغه ونسبته: وليد الشيخ محمد بن محمد
عنوانه بالتفصيل: الجريدة الرسمية
إن موعد النظر في الدعوى التي أقامها عليك: جمال مراد بن عزيز، بجرم تثبيت بيع، هو يوم الثلاثاء الساعة ١٠ صباحاً الواقع في ٢٠٢٥/٧/٢٩
فعليك أن تحضر في الوقت المحدد وإذا لم تحضر بنفسك أو ترسل وكيلا عنك إلى هيئة العدالة الغرفة المدنية سوف تجري بحقك المعاملة القانونية أصولاً.

.....

مذكرة دعوى للمدعى عليه
مذكرة دعوى صادرة عن ديوان العدالة الاجتماعية في الدرباسية
رقم /٨٢/
اسم المدعى عليه ونسبته: ياسمين شكرية /بنات جميل الفرحو/
عنوانه بالتفصيل: مجهول الإقامة
إن موعد النظر في الدعوى التي أقامها عليك: هيثم فرحان- جاكلين فرحان بدعوى: مبلغ مالي
هو يوم: الاثنين
الموافق في ٢٠٢٥/٧/٢٨ في الساعة: ١٠ صباحاً
فعليك أن تحضر في الوقت المحدد إذا لم تحضر بنفسك الى هيئة العدالة سوف تجري بحقك المعاملة القانونية أصولاً.

.....

مذكرة دعوة للمدعى عن هيئة العدالة الغرفة المدنية /كوباني/
رقم أساس الدعوى: /٤٤٨/ ٢٠٢٥
اسم المطلوب تبليغه ونسبته: نبو الحسن بن عزيز إبراهيم عبد القادر بن الحمو
عنوانه بالتفصيل: الجريدة الرسمية
إن موعد النظر في الدعوى التي أقامها عليك: سليمان الضاهر بن موسى، بجرم: فراغة سيارة، هو يوم الثلاثاء الساعة ١٠ صباحا الواقع في ٢٠٢٥/٧/٢٩
فعليك أن تحضر في الوقت المحدد وإذا لم تحضر بنفسك أو ترسل وكيلا عنك إلى هيئة العدالة الغرفة المدنية سوف تجري بحقك المعاملة القانونية أصولاً.

.....

إلى المكتب الإعلامي في الرقة
تقرر بالإخطار رقم ١٥٣٤/ ٢٠٢٥
إخطار المنفذ عليه عن طريق صحيفة محلية كونه مقيم في الخارج على أن تكون صيغة التبليغ على الشكل التالي:
إخطار تنفيذي عن طريق هيئة التنفيذبالرقة
هيئة التنفيذ في الرقة:
طالب التنفيذ: أحمد نور الصبوح ورفقاه
تبليغ المنفذ عليه: علي الهادي الصبوح
وذلك بالإخطار التنفيذي رقم: ١٥٣٤/ ٢٠٢٥ وفق القرار الصادر عن هيئة التنفيذ في الرقة على أن يتم حضور المنفذ عليه بعد صدور الإخطار التنفيذي بخمسة أيام.
وإن لم تحضر سوف يتم السير بحقك بكافة الإجراءات القانونية.
خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

.....

مذكرة دعوة للمدعى عن هيئة العدالة الغرفة المدنية /كوباني/
رقم أساس الدعوى: /٤٤٩/ ٢٠٢٥
اسم المطلوب تبليغه ونسبته: محمد محمود حسين
عنوانه بالتفصيل: الجريدة الرسمية
إن موعد النظر في الدعوى التي أقامها عليك: محمود محمد الحميدي، بجرم: فراغة سيارة، هو يوم الثلاثاء الساعة ١٠ صباحاً الواقع في ٢٠٢٥/٧/٢٢
فعليك أن تحضر في الوقت المحدد وإذا لم تحضر بنفسك أو ترسل وكيلا عنك إلى هيئة العدالة الغرفة المدنية سوف تجري بحقك المعاملة القانونية أصولاً.

.....

إلى المكتب الإعلامي في الرقة
تقرر بالإخطار رقم ١٥٣٤/ ٢٠٢٥
إخطار المنفذ عليه عن طريق صحيفة محلية كونه مقيم في الخارج على أن تكون صيغة التبليغ على الشكل التالي:
إخطار تنفيذي عن طريق هيئة التنفيذبالرقة
هيئة التنفيذ في الرقة:
طالب التنفيذ: أحمد نور الصبوح ورفقاه
تبليغ المنفذ عليه: أحمد نور الصبوح ورفقاه
وذلك بالإخطار التنفيذي رقم: ١٥٣٤/ ٢٠٢٥ وفق القرار الصادر عن هيئة التنفيذ في الرقة على أن يتم حضور المنفذ عليه بعد صدور الإخطار التنفيذي بخمسة أيام.
وإن لم تحضر سوف يتم السير بحقك بكافة الإجراءات القانونية.
خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

.....

مذكرة دعوى
في الدعوى رقم الأساس /١٧٦٣/ ٢٠٢٥
على السيد: جاسم محمد العبد الله المعيوف
الحضور الى ديوان العدالة الاجتماعية في الرقة
وذلك في تمام الساعة /١٠/ صباحا من يوم الاثنين الواقع في ٢٠٢٥/٧/٢١م
للنظر في الدعوى المقامة من السيد: نوال صالح الجوهر
بطلب: تفريق
وإن لم تحضر في الموعد المحدد ستجري بحقك الإجراءات القانونية.

.....

مذكرة دعوة للمدعي عن هيئة العدالة الغرفة المدنية /كوباني/
رقم أساس الدعوى: /٤٤٧/ ٢٠٢٥
اسم المطلوب تبليغه ونسبته: حسام محمد مامد: فاطمة محمد بنت مامد: عبيرة محمد بنت مامد: سوسن محمد بنت مامد: شيخو محمد بن مامد- سميرة محمد بنت مامد- محمد سعيد بن مامد- الهام محمد بنت مامد
عنوانه بالتفصيل: الجريدة الرسمية
إن موعد النظر في الدعوى التي أقامها عليك: اسماعيل بكر بن مسلم، بجرم: فراغة سيارة، هو يوم الثلاثاء الساعة ١٠ صباحاً الواقع في ٢٠٢٥/٧/٢٩
فعليك أن تحضر في الوقت المحدد وإذا لم تحضر بنفسك أو ترسل وكيلاً عنك إلى هيئة العدالة الغرفة المدنية سوف تجري بحقك المعاملة القانونية أصولاً.

.....

سند تبليغ بالصحف الرسمية
صادر عن هيئة ديوان العدالة الاجتماعية في الرقة
بالدعوى أساس/ ٦٥٨/ قرار/١٣٧٧/ ٢٠٢٥/٦/١٢
الجهة طالب التبليغ: مريم الحمود الفارس
الجهة المطلوب تبليغها: خالد أحمد العيسى
خلاصة الحكم:
١- تثبيت الزواج بين الجهة المدعية مريم الحمود الفارس وخالد أحمد العيسى واعتباره واقعاً بتاريخ ٢٠٢٤-٥-٢٤
٢- تصديق قرار الحكمين والتفريق بين الزوج خالد احمد العيسى والزوجة مريم موسى الجاسم الفارس بطلقة بائنة بينونة صغرى لعلة الشقاق
٣- إلزام الجهة المدعى عليها خالد أحمد العيسى بدفع مؤخر المهر وقدره/٢٠٠٠/$ ألفين دولار أمريكي إلى الجهة المدعية مريم الحمود الفارس
٤- إلزام الجهة المدعى عليها خالد احمد العيسى بدفع نفقه زوجته تقدر مئتين وخمسين ألف ليرة سورتة تنتهي بانقضاء العدة
٥- تضمين المدعى عليه الرسوم والمصاريف
خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

.....

مذكرة دعوى للمدعى عليه عن

نادي الجهاد إلى أين؟

قامشلو/ جوان محمد ـ نشرت الصفحة الرسمية لنادي الجهاد الرياضي منشوراً ادّعت فيه بأنه سيتم تشكيل لجنة تحقيق بخصوص المباراة الأخيرة للنادي والنتيجة الثقيلة التي مُني بها من نادي الحرية، وعلى أثرها انحرم النادي من التأهّل للدوري السوري الممتاز.

أثار منشور نُشِر على الصفحة الرسمية لنادي الجهاد جدلاً واسعاً في الأوساط الرياضية، حيث جاء في المنشور أنه سيتم تشكيل لجنة للتحقيق في النتيجة الكارثية أمام نادي الحرية، حيث بلغت الخسارة ستة أهداف دون رد، كما أُشير في المنشور إلى أنه كل مباريات الخسارة مرفوضة ويجب محاسبة كل المتخاذلين وإبعادهم عن النادي أينما كانوا!

المنشور لم يدخل في التفاصيل ولم يكتب أكثر مما ذُكِر، وبعد عدة تعليقات على المنشور تم تقييد التعليق على هذا المنشور من القائمين على الصفحة!

من جانبه جاء رد من لاعب النادي "أحمد الشيخ" على صفحته الشخصية، وأوضح معاناة اللاعبين خلال رحلة السفر إلى دمشق لاستكمال منافسات الدور النهائي المؤهل للدوري السوري الممتاز.

الشيخ ذكر "إن اللاعبين كانوا يعانون من قلة النوم بسبب الأجواء الحارة وعدم توفر الكهرباء بمكان المنامة للاعبين".

كما أضاف "إن اللاعبين لعبوا مع النادي بدون أي مقابل وحتى إنهم كانوا يقومون بالتدين من بعضهم البعض بغرض تأمين المصاريف لهم".

وأشار إلى أن اللاعبين كانوا يصابون ولا يتلقون العلاج، وانتقد عدم الاعتراف بالتقصير الإداري وعدم شكرهم للاعبين الذين شاركوا مع النادي بهذه الظروف الصعبة، وأوصلوه للتجمع النهائي.

ونوه "على بقائهم قبل اللقاء بيوم لساعات في الشوارع كي يحن عليهم نادي الوحدة ويقدّم وجبة طعام لهم".

وقال الشيخ أيضاً: "رئيس النادي له ظرف صعب وعارض صحي خاص بالعائلة".

وتساءل "فأين البقية من الإدارة؟".

ولم تمض ساعات حتى قام اللاعب بحذف منشوره، ولم يوضح اللاعب عن أسباب حذفه للمنشور، وبحسب المعلومات بأنه حصل تواصل معه من قبل البعض من إدارة النادي أو المكتب الإعلامي للنادي وشرحوا بأن اللاعبين لا علاقة لهم بما ذُكر والكلام كان موجه لأشخاص من الكادر الفني.

اتهامات وكثرة القيل والقال

وأعاد المنشور النقاشات مجدداً لخلفيات خسارة النادي الثقيلة أمام الحرية في الدور النهائي المؤهل للدوري السوري الممتاز، ومن خلال النقاشات الحاصلة ذكر بأن البعض من اللاعبين رفضوا لعب المباراة الأخيرة مع نادي الحرية إلا أن يقبضوا ١٠٠ دولار، ولم يتم ذكر أسماء اللاعبين، وتعقّب حتى ساعة إعداد هذا التقرير أي بيان توضيحي من إدارة النادي أو الكادر الفني عن مجريات وأسباب الخسارة الثقيلة أمام نادي الحرية وبستة أهداف دون رد.

كما أورد البعض الاتهامات للمدير الفني للنادي الكابتن أحمد الصالح وأنه قام بتغيير المراكز للاعبين أثناء المباراة، وأن هذا الأمر يفتح باب التساؤلات لماذا فعل ذلك؟، وهل تم بيع المباراة؟، بينما في حال قام المدرب بالفعل ببيع المباراة فهنا يتطلب أن يكون اللاعبين أو البعض منهم قاموا بالتخاذل معه، فهل المنشور للنادي كان يشير على هذا الأمر؟، وهل سنشهد بالفعل لجنة ونتائج حقيقية للخسارة؟ أم ستكون اللجنة لذر الرماد في العيون وهي محاولة من الإدارة للنادي من التهرّب لمسؤولية الخسارة الثقيلة؟

وأرجع الكثيرون بأن بيع المباريات أمر عادي في الدوري السوري بمختلف درجاته وهي آفة كانت على زمن النظام البائد، ويبدو أنها مازالت مستمرة بحسب تعبيرهم على منشوراتهم وتعليقاتهم بالصفحات.

رئيس النادي الكابتن "ريبر مسور" في تصريحات إعلامية بدمشق أوضح "بأن النادي جاء بدون أي تحضير والنادي لا يمتلك أي مقومات الفوز حيث لا ملعب ولا دعم مادي يُذكر، وأنه محروم من اللعب على أرضه منذ زمن طويل".

بينما شهدت صفحات على شبكات التواصل الافتراضي في الداخل والخارج والحسابات الشخصية لرياضيين كانوا لاعبين ومنهم إداريين ضمن النادي بانتقاد الإدارة والجهاز الفني ومطالبوهم بالاستقالة.

ودعوا إلى انتخاب إدارة جديدة وأن تضم هذه الإدارة مجموعة لها خبرة رياضية وثقل في الشارع الرياضي، بالإضافة لرياضيين مقربين من الإدارة الذاتية ولهم ونزهم في الشارع الرياضي.

ومنذ سنوات تتزايد المطالبة باستقالة إدارة النادي، رغم أنه لم يتبقَ فعلياً لهذه الإدارة أي حَرَك حقيقي على الأرض باستثناء البعض منهم، فضلاً بأن الإدارة الحالية عينت من شعبة حزب البعث العربي الاشتراكي البائد، وحال هذه الإدارة هو حال كل الإدارات في الرياضة السوريّة التي كانت تُعيّن من حزب البعث البائد، والكثير من تلك الإدارات تغيرت بعد سقوط النظام البائد بشهر كانون الأول الماضي، وذلك بعد صدور قرار بحل تلك الإدارات، ولكن البعض منها بقيت حتى الآن.

ولاحظنا من خلال التعليقات والنقاشات في الشارع الرياضي بأن الغالبية باتوا يريدون عقد اجتماع موسع بخصوص نادي الجهاد بجانب اجتماع الجمعية العمومية للنادي وبحضور جهات معنية بالرياضة في الحكومة السورية الانتقالية والإدارة الذاتية ووقتها يتم اختيار إدارة جديدة وقادرة لإدارة دفة النادي، وتعيين كوادر فنية وإدارية لفريق الرجال، ولباقي الفئات والألعاب.

وكان نادي الجهاد خسر يوم الثلاثاء الماضي من نادي الحرية بستة أهداف دون رد، في ختام منافسات المجموعة الشمالية للدور المؤهل للدوري السوري الممتاز، وبذلك الفوز تأهل نادي الحرية لمصاف الدوري السوري الممتاز، من الاتحاد العربي السوري لدعم هذا النادي حتى الآن، والذي يعتمد على تبرعات من بعض المحبين والمشجعين والإداريين في النادي، وللعلم الإدارة الذاتية وعبر عدة جهات تابعة لها قامت لعدة مرات بمنح هبات مالية للنادي، ولكن هذا الأمر لا يحل ويفك عقدة النادي المالية الدائمة، بل يتطلب وجود دعم دائم للنادي إن كان من خلال الاستثمارات أو رجال الأعمال بالمدينة أو في المهجر.

ولجانب كل ما ذُكر يتطلب أن يحصل اتفاق بين الإدارة الذاتية والحكومة السورية الانتقالية، لعودة الجهاد إلى اللعب على أرضه وبين جمهوره، وهو حقه الطبيعي وخاصةً بعد سقوط النظام البعثي بشهر كانون الثاني الماضي.

وفي خِضم كل ما ذُكر لجانب النقاشات والحروب الكلامية على شبكات التواصل الافتراضي وفي الشارع الرياضي وخاصةً من جديد في خَقيق حلمه وحلم جماهيره والصعود لمكانه الطبيعي في الدوري السوري الممتاز، وبعد الخسارة وجّهت انتقادات واسعة على شبكات التواصل الافتراضي لإدارة النادي والكادر الفني واللاعبين، وبينما كانت الأمور تسير للنسيان ظهر المنشور المذكور في بداية التقرير على صفحة النادي والذي أعاد الخسارة ووضع النادي من جديد للنقاش.

ولكن متى يعود الجهاد كما كان؟

إن معضلة الجهاد ليست وليدة اليوم، بل عمرها أكثر من عقدين من الزمان، فالجهاد يعاني بشكلٍ كبير من النواحي كافة، وخاصةً من جهة نقص توفر السيولة المادية الكافية للنادي، وبعد العام ٢٠١١، وبدء الحراك الثوري في سوريا، أصبح وضع الجهاد أكثر تعقيداً، حيث قام ببيع مجموعة من أفضل لاعبيه الشباب لسد مصاريف فريقه للرجال، ناهيك عن خروج الملعب من رعايته وانتقاله لرعاية المجلس الرياضي في مقاطعة الجزيرة والذي يمنح فقط عدة حصص تدريبية للنادي لجانب خسارة النادي استثماراته التي كانت تقع بجانب ملعب نادي الحرية لمصاف الدوري السوري الممتاز، ١٢ آذار، بالإضافة إلى حصول تفاعس كبير من الاتحاد العربي السوري لدعم هذا النادي حتى الآن، والذي يعتمد على تبرعات من بعض المحبين والمشجعين والإداريين في النادي، وللعلم الإدارة الذاتية وعبر عدة جهات تابعة لها قامت لعدة مرات بمنح هبات مالية للنادي، ولكن هذا الأمر لا يحل ويفك عقدة النادي المالية الدائمة، بل يتطلب وجود دعم دائم للنادي إن كان من خلال الاستثمارات أو رجال الأعمال بالمدينة أو في المهجر.

ولجانب كل ما ذُكر يتطلب أن يحصل اتفاق بين الإدارة الذاتية والحكومة السورية الانتقالية، لعودة الجهاد إلى اللعب على أرضه وبين جمهوره، وهو حقه الطبيعي وخاصةً بعد سقوط النظام البعثي بشهر كانون الثاني الماضي.

وفي خِضم كل ما ذُكر لجانب النقاشات والحروب الكلامية على شبكات التواصل الافتراضي وفي الشارع الرياضي وخاصةً

مدينة قامشلو. يبقى النادي متروكاً لقدره الذي مازال مجهولاً حتى الآن، فهل سنشهد محاولات للعمل على إعادة نادي الجهاد للساحة الرياضية ومن خلال الألعاب كافة؟ حيث مقاطعة الجزيرة تزخم بالمواهب ومن كلا الجنسين وللكثير من الألعاب، وعلى رأسها كرة القدم أم سنبقى نعيش في تلك الدوامة وكل عام سنشهد تبادل الاتهامات؟ وفي النهاية يبقى من يدفع الثمن هو نادي الجهاد الذي كان سابقاً من الأندية التي كان يُحسب لها ألف حساب.

بطولة وديّة للكاراتيه لنادي سردم الرياضي

روناهي/ قامشلو ـ بهدف تشجيع اللاعبات واللاعبين وفي ظل تغيّب تنظيم البطولات الرسمية من المجلس الرياضي بمقاطعة الجزيرة، نظم نادي سردم الرياضي بطولة ودية للعبة الكاراتيه في الصالة الرياضية بمدينة قامشلو.

وشارك في البطولة ٦١ لاعبة ولاعب، لفئات ١٠٠، ١٢٠، ١٤٠. فضلاً أنه قام بالإشراف العام على البطولة مدرب النادي للكاراتيه ريزان شيخموس، بينما تولى مهام التحكيم في البطولة سبعة حكام، ٣ إناث و٤ ذكور، ودامت المنافسات لساعات بين المشاركات والمشاركين وانتهت بتوزع شهادات للجميع، وبحضور مجموعة من أهالي اللاعبات واللاعبين.

ولعبة الكاراتيه منتشرة بشكلٍ جيد في العديد من المدن بمقاطعة الجزيرة، ولكنها تفتقر للبطولات الرسمية والتنشيطية من المجلس الرياضي بالمقاطعة، علماً تختلف عدد البطولات والاهتمام باللعبة من سنة إلى أخرى، والعديد من المراكز والأندية تعتمد على بطولات داخلية ودية للاعباتها ولاعبيها، تفادياً لاندثارهم وابتعادهم عن هذه الرياضة التي تشهد إقبالاً هذا العام أكثر من الأعوام الأخرى، علماً نادي سردم على وجه الخصوص ضمن هذا العام كثف من البطولات الودية لفرقه في مختلف الرياضات من الطائرة وصولاً للكاراتيه.

مطالب أهالي القرى السبعة المحررة بإعادة تعبيد الطرق

روناهي/ دير الزور ـ طالب أهالي القرى السبعة في مقاطعة دير الزور، بإعادة تعبيد شوارع قُراهم، للتقليل من الحوادث المتكررة التي تهدد حياتهم والمعاناة اليومية بعد سنوات طويلة من الحروب.

بعد تحرير القرى السبعة نهاية عام ٢٠٢٤ من قوات النظام السوري السابق، دخلت الإدارة الذاتية هذه القرى التي يعاني أهلها من آثار سنوات طويلة من الحرب والفقر ونقص الخدمات، وتُبرز من بين المشاكل الرئيسية، حالة الطرق والشوارع المتهالكة.

إعادة تعبيد شوارع القرى السبعة المحررة

تُشكل القرى السبعة، الواقعة في مقاطعة دير الزور، صورة مصغّرة لما عانته سوريا من دمارٍ طويل الأمد، فبعد سنواتٍ من الأزمة والصراع الذي أسفر عن تدمير البنى التحتية وتشريد السكان، تم تحرير هذه القرى في نهاية عام ٢٠٢٤، فبينما تحاول الإدارة الذاتية تقديم الخدمات الأساسية للسكان، تُبرز تحدياتٍ هائلةً منها حالة الطرق المتهالكة التي تُعاني منها هذه القرى، "طرقٌ مُكسّرة، حفرٌ عميقةٌ، وغبارٌ كثيفٌ"، كلها عوامل تُعيق الحياة اليومية، وتُهدد السلامة العامة، وتُعيق التنمية الاقتصادية.

وفي السياق، أشار أحد أهالي قرية الصالحية "محمد العبد الرحمن"، خلال لقاءٍ مع صحيفتنا "روناهي"، إلى الحالة السيئة للطرق في القرى السبعة؛ "تحتاج طرقنا بشدة إلى إعادة التعبيد، فمع مرور السنين والحروب المتعاقبة، لم تُرمّم الطرق، ولم يُولها أي اهتمامٍ بعد القصف والدمار الذي لحق بها".

وطالب "محمد العبد الرحمن"، الإدارة الذاتية في إقليم شمال شرق سوريا بوضع إعادة تعبيد شوارع القرى السبعة ضمن خطط ومشاريع ٢٠٢٥ وأن يكون لها أولوية في الأيام القادمة.

وضمّ كامل الحمدان صوته إلى صوت أحد سكان حي الدرعية ومواظب على تحضير المونة، لصحيفتنا "روناهي"؛ "أنا عمري فوق الأربعين، وكل سنة بجيب المونة من دوار الدلة، فالمونة مو مجرد أكل منخزنه، هي ذكرى، هي ريحة بيت أمي، وشعور بالأمان وسط كل الغلاء اللي عم نعيشه".

وسط السوق، تتناثر ألوان الخضار وتعلو أصوات النساء والرجال وهم يختارون بعناية مكونات "المونة الشتوية"، التي ما تزال تحتفظ بمكانة مركزية في ثقافة الطعام الرقاوي، لا باعتبارها مؤونة غذائية فقط، بل طقساً دافئاً يحمل في طياته طمأنينة واستمرارية في وجه الظروف المتقلبة.

البندورة والدبس... ذاكرة الطفولة

ويبدأ كثيرون رحلتهم الموسمية بشراء كميات كبيرة من البندورة الحمراء التي تحوّل في ساعات المساء إلى دبس بندورة يحفظ بعناية لفصل الشتاء، النار الهادئة، الرائحة التي تعم أرجاء الحي، والمرطبانات المصطفة، كلها مشاهد لا تغيب عن ذاكرة الرقاويين.

وأضاف الإبراهيم؛ "أنا وعيلتي كل سنة منشتري ٦٠ كيلو بندورة، منقعد كلنا سوا، منغسل ومنقطع ومنطبخ، وبتصير ريحة الحارة كلها دبس، هاد هو الجو اللي منحبه، هاد اللي بيربطنا".

البامية... نجمة الموسم البديلة

ومع تأخر تحضيرات المكدوس هذا العام، تتصدر "البامية" مشهد المونة في أسواق الرقة، تشترى طازجة وخضراء، وتفرز وتقطع وتجفف أو تفرز، لتصبح مكوناً أساسياً في يخنات الشتاء الغنية بالنكهات، وتعود رائحة "يخنة البامية" في ذاكرة الرقاويين إلى جلسات العائلة في أيام البرد، حول طاولة عامرة وصوت المطر في الخلفية.

وعلق الإبراهيم، بينما يحمل أكياس الباميا إلى سيارته؛ "الباميا هالسنة سابقة المكدوس، الناس نازلة تشتري وتفرز، لأنها طبخة لا بتتعوض ولا بتنمل، تخزينها سهل، ونكهتها بتدفي القلب بالشتوية".

وتابعت؛ "كما أن الغبار يُفاقم المشاكل الصحية، خاصةً لدى الأطفال وكبار السن، لذا؛ نأمل أن تولي الجهات المعنية اهتماماً عاجلًا لهذه المشكلة".

ومن جانبه، أعرب أحد أهالي قرية حطلة "أحمد الزايد"؛ "لقد شهدنا العديد من الحوادث المرورية الخطيرة بسبب سوء حالة الطرق، فالسيارات والدراجات النارية تتعرض لحوادث متكررة؛ ما يُسبب إصابات بالغة أحياناً".

واختتم "أحمد الزايد" حديثه، مطالباً الإدارة الذاتية في مقاطعة دير الزور، إيلاء اهتمام خاص بالقرى السبعة، وتبنّي خطط تنظيمية خدمية شاملة تُعالج آثار الحروب المدمرة التي أُلحقت بها ضرراً بالغاً، فهذه القرى المنهكة والمحرومة من أغلب حاجاتها الخدمية الأساسية، تحتاج إلى دعم استثنائي يُمكّنها من النهوض من جديد، وبناء مستقبل أفضل لسكانها.

المونة... مرآة الذاكرة ومقاومة الغلاء

روناهي/ الرقة ـ في ذروة تموز، يتحول دوار الدلة في مدينة الرقة إلى مركز شعبي يعج بالحياة، فلا يقتصر الأمر على الباعة والمشترين، بل يتجاوز ذلك إلى طقس اجتماعي، يشكل فصلاً سنوياً محفوراً في الذاكرة الجماعية للمدينة.

وفي الصدد، تحدث "أحمد الإبراهيم" أحد سكان حي الدرعية ومواظب على تحضير المونة، لصحيفتنا "روناهي"؛ "أنا عمري فوق الأربعين، وكل سنة بجيب المونة من دوار الدلة، فالمونة مو مجرد أكل منخزنه، هي ذكرى، هي ريحة بيت أمي، وشعور بالأمان وسط كل الغلاء اللي عم نعيشه".

وسط السوق، تتناثر ألوان الخضار وتعلو أصوات النساء والرجال وهم يختارون بعناية مكونات "المونة الشتوية"، التي ما تزال تحتفظ بمكانة مركزية في ثقافة الطعام الرقاوي، لا باعتبارها مؤونة غذائية فقط، بل طقساً دافئاً يحمل في طياته طمأنينة واستمرارية في وجه الظروف المتقلبة.

البندورة والدبس... ذاكرة الطفولة

ويبدأ كثيرون رحلتهم الموسمية بشراء كميات كبيرة من البندورة الحمراء التي تحوّل في ساعات المساء إلى دبس بندورة يحفظ بعناية لفصل الشتاء، النار الهادئة، الرائحة التي تعم أرجاء الحي، والمرطبانات المصطفة، كلها مشاهد لا تغيب عن ذاكرة الرقاويين.

وأضاف الإبراهيم؛ "أنا وعيلتي كل سنة منشتري ٦٠ كيلو بندورة، منقعد كلنا سوا، منغسل ومنقطع ومنطبخ، وبتصير ريحة الحارة كلها دبس، هاد هو الجو اللي منحبه، هاد اللي بيربطنا".

الباميا... نجمة الموسم البديلة

ومع تأخر تحضيرات المكدوس هذا العام، تتصدر "الباميا" مشهد المونة في أسواق الرقة، تشترى طازجة وخضراء، وتفرز وتقطع وتجفف أو تفرز، لتصبح مكوناً أساسياً في يخنات الشتاء الغنية بالنكهات، وتعود رائحة "يخنة الباميا" في ذاكرة الرقاويين إلى جلسات العائلة في أيام البرد، حول طاولة عامرة وصوت المطر في الخلفية.

وعلق الإبراهيم، بينما يحمل أكياس الباميا إلى سيارته؛ "الباميا هالسنة سابقة المكدوس، الناس نازلة تشتري وتفرز، لأنها طبخة لا بتتعوض ولا بتنمل، تخزينها سهل، ونكهتها بتدفي القلب بالشتوية".

دوار الدلة... ملتقى المدينة وقلبها النابض

وعلى الرغم من ارتفاع الأسعار، لم تتراجع حركة السوق، بل زادت وتيرتها، وأصبح الدوار خلال موسم المونة ساحةً يومية تزدهر بالتبادل والتفاعل، الفلاحون يجلبون خيرات حقولهم من الريف، والأهالي يشترون بالجملة، يتحضرون لشتاء أكثر يقيناً.

واختتم "أحمد الإبراهيم" بابتسامة ممزوجة بالفخر والحنين؛ "دوار الدلة هو نبض المدينة بهالوقت من السنة، الناس يترجع له، لأنه بيعطي شعور بالأصالة والاستقرار، رغم كل المصاعب، المونة مو رفاهية، هي حياة".

ما وراء المونة.. هوية ومقاومة ومعنى

إن الحديث عن موسم المونة في الرقة ليس مجرد تناول لحدث موسمي يتكرر كل عام، بل حكاية عن صمود الإنسان أمام التبدلات الاقتصادية والاجتماعية، عن ذاكرة جماعية تتمسك بتفاصيل الطفولة وروائح البيوت الأولى، فكل مرطبان يغلق بإحكام، وكل حفنة من ورق العنب تملّح وتخزن، ليست فقط استعداداً للشهور البرد، بل حباً وإصراراً في الحفاظ على نمط حياة لا يتخلى عن جذوره.

في زمن تكثر فيه التحديات اليومية وتضيق فيه سبل الراحة، تشكل طقوس المونة وسيلة للمقاومة الناعمة، هي مقاومة للنسيان، وللفردية، وللاغتراب الاجتماعي، فعندما يجتمع العائلة حول مائدة التقطيع أو الحفر أو التمليح، لا تصنع فقط طعاماً، بل تعيد حياكة نسيجها الداخلي، وتفتح نافذة على زمنٍ كانت فيه الأشياء أبسط، وأكثر دفئاً، وفي قلب هذه الصورة، يبرز دوار الدلة ليس ساحة للبيع، بل منصة تحتضن سرديات الناس، وتحمل همومهم وأحلامهم، وتثبت أن ما يبدو في ظاهره فعلاً بسيطاً، قد يكون في جوهره ممارسة ثقافية وتربوية واقتصادية ذات بعد استراتيجي، يحفظ الأمن الغذائي، ويعيد الاعتبار للمنتج المحلي، ويعزز التماسك الأسري والمجتمعي، وفي الرقة، لا تموت العادات بسهولة، بل تتجدد كل صيف في بسطة خضار، وفي ضحكة منسية تولد من جديد فوق نارٍ تشتد تحت قِدر دبس يغلي، هكذا تبقى المونة أكثر من طقس، إنها لغة محكية بلا كلمات، تحكي عن الانتماء، والكرامة، وعن حب الأرض الذي لا يذبل.

العاملون في الإدارة الذاتية بكوباني يتابعون تعليمهم الجامعي

مركز الأخبار ـ استقبلت جامعة كوباني، 200 طالباً وطالبةً من العاملين في مؤسسات الإدارة الذاتية الديمقراطية المنقطعين عن الدراسة لاستكمال تعليمهم الجامعي.

استأنف نحو ٢٠٠ طالباً وطالبةً من العاملين في مؤسسات الإدارة الذاتية الديمقراطية لمقاطعة الفرات، دراستهم الجامعية ضمن برنامج خاص أطلقته جامعة كوباني، لإتاحة فرصة التعليم لمن اضطروا للانقطاع عنه مع انطلاق الثورة في شمال وشرق سوريا.

ويأتي هذا الاستئناف بناءً على قرار كانت الجامعة قد أعلنته في مؤتمر صحفي عُقد بتاريخ الثامن من نيسان الماضي، يقضي بمنح العاملين في مؤسسات الإدارة الذاتية، ممّن لم يتمكنوا من استكمال تعليمهم، فرصة العودة إلى الدراسة وفق برنامج يتناسب مع ظروفهم المهنية.

ويهدف القرار إلى تمكين الطاقات الشابة التي أسهمت في بناء مؤسسات المجتمع من استكمال تحصيلهم الأكاديمي دون التضحية بمهامهم اليومية، حيث تم تخصيص يومي الجمعة والسبت كأيام دراسية رسمية، وتنوّعت الأقسام التي التحق بها الطلاب بين الحقوق والتربية والآداب وعلم الأحياء (البيولوجيا).

ويمثّل هذا البرنامج خطوةً نوعية نحو دمج الخبرة العملية مع التأهيل الأكاديمي، في سياق يعكس التزام مؤسسات التعليم العالي في شمال وشرق سوريا بمتطلبات الواقع واحتياجات المجتمع.

ازدياد الانتهاكات ضد الكرد في المناطق المحتلة

مركز الأخبار- ازدادت في الآونة الأخيرة جرائم خطف المواطنين الكرد من قبل مرتزقة الاحتلال التركي بريف حلب، حيث تم خطف شاب كردي على حاجز فرب مدينة إعزاز أثناء محاولته العودة إلى منزله في عفرين. كما شهدت مدينة منبج عمليات خطف طالت خمسة مدنيين كرد، وسط توتر أمني متصاعد.

أقدم مرتزقة الاحتلال التركي على خطف الشاب الكردي أحمد عثمان حمو، المنحدر من قرية خالطا في ناحية جندريسه بمنطقة عفرين، وذلك أثناء مروره على حاجز الشط قرب مدينة إعزاز، أثناء عودته من مدينة حلب إلى منطقته الأصلية بعد ١١ عاماً من التهجير القسري.

وبحسب مصادر محلية، لم توجه إلى الشاب أي تهمة، وتم اقتياده إلى جهة مجهولة، دون الكشف عن مصيره أو توضيح رسمي من الجهات المسيطرة على المنطقة.

وتُعد هذه الجريمة واحدة من سلسلة طويلة من الانتهاكات التي تستهدف الكُرد العائدين إلى عفرين، في سياق حملة منهجة من الاعتقالات التعسفية، والخطف، ومحاولات ترهيب السكان الأصليين ومنع عودتهم إلى مناطقهم.

وشهدت مدينة منبج في ريف حلب الشرقي عمليات خطف جديدة، طالت خمسة مواطنين كُرد هم: "مصطفى شيخ صحن، وجمعة بطران، ويحيى بطران، وأحمد زكي، ومحمد جزائر"، دون توضيح الأسباب أو عرضهم على القضاء، وسط تعتيم إعلامي وقلق متزايد في الأوساط المحلية.

وتأتي هذه الحملة في ظل توتر أمني متصاعد، أثار مخاوف من استهداف منظم للشعب الكردي، خاصةً مع تقارير متواترة عن التضييق على النشاط المدني ومحاولات فرض تغييرات ديمغرافية في المدينة.

منظمات مدنية وحقوقية دعت إلى الإفراج الفوري عن المختطفين، ووقف جميع الممارسات التمييزية، واحترام الحقوق الأساسية للسكان، بغض النظر عن خلفياتهم القومية.

وتشير هذه الوقائع إلى نمط متصاعد من الانتهاكات بحق المواطنين الكُرد في المناطق المحتلة، في ظل غياب كامل للشفافية القانونية والمساءلة. ما يستدعي تدخلاً عاجلاً من المنظمات الدولية والجهات الحقوقية المعنية، لوضع حد لسياسة الترهيب والإقصاء الممنهجة في تلك المناطق.

ومن جانب آخر قتل ما لا يقل عن عشرة أشخاص في حوادث متفرقة بمناطق مختلفة، وفقاً للمرصد السوري لحقوق الإنسان، وتوزعت الحالات بين عمليات اغتيال وجرائم قتل غامضة، في تصعيد لافت في مستويات العنف الأمني والاجتماعي.

ففي حماة، قتل متطوع سابق في سرية أرزة التابعة للأمن العسكري برصاص مباشر مقنّعين بإطلاق نار مباشر في معسكر الحسن بن الهيثم، في حادثة تحمل سمات الإعدام الميداني.

دفاع الحكومة الانتقالية جراء استهداف آلية عسكرية كان يستقلها على طريق أثريا بريف المدينة.

وفي اللاذقية، قتل شاب، بعدما أطلق عناصر حاجز البرجان النار عليه أثناء قيامه بأعمال زراعية قرب القرية، أما في دير الزور، فقد قتل شاب متأثراً بجروح أُصيب بها قبل يومين نتيجة إطلاق نار استهدفه في حي الجبيلة، فيما قتل شخص آخر إثر إصابته برصاصة طائشة مجهولة المصدر في بلدة ذيبان شرقي المحافظة.

وفي ريف دمشق، عُثر على جثتين، مقتولين في منطقة ساتر الجزيرة الثانية ضمن مساكن الدياس، في حين وُجدت جثة مجهولة الهوية غرب سد زيزون في سهل الغاب بريف حماة الغربي.

وفي حمص، عُثر على جثتي رجل وزوجته، مقتولين بإطلاق نار مباشر في معسكر الحسن بن الهيثم، في حادثة تحمل سمات الإعدام الميداني.

الأمم المتحدة تدعم المتضررين من الجفاف بسوريا

مركز الأخبار ـ أعلن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة عن تفعيل بوليصة تأمين بقيمة ٧,٩ ملايين دولار، لدعم المجتمعات الزراعية المتضررة من أسوأ موجة جفاف تضرب سوريا، منذ أكثر من خمسين عاماً، وتشمل المساعدات نحو ١٢٠ ألف شخص في المناطق الزراعية الأساسية، لتلبية احتياجات غذائية وإنسانية عاجلة، ومنع تفاقم الأزمة إلى كارثة إنسانية أوسع.

بدعم مالي وتقني من المملكة المتحدة وألمانيا، عبر "مرفق التمويل العالمي للوقاية" بالتعاون مع "هيومانتي إنشورد"، و"منتدى تطوير التأمين"، وشركة "سويس ري".

في السياق، قال المستشار الرئيس لتمويل مخاطر الكوارث والمناخ في برنامج الأغذية العالمي، مانيو دوبرويل، إن تطبيق مثل هذه السياسات المالية في دول متأثرة بالنزاع، كما في سوريا، "يسمح بالتعامل مع الكوارث المناخية بشكل فعّال من دون أن تطغى الأزمات الأمنية والسياسية على الاستجابة".

من جهته، وصف نائب مدير برنامج الأغذية العالمي في سوريا، خالد عثمان، الوضع بأنه "أزمة معيشية حقيقية"، وأشار إلى أن العديد من المزارعين فقدوا محاصيلهم بالكامل، وأن المنظمة تعمل على حماية الفئات الأشد ضعفاً في المناطق الريفية.

وكانت منظمة الأغذية والزراعة (فاو) قد حذّرت في أيار الماضي من أن الجفاف قد يؤدي إلى فشل نحو ٧٥٪ من محاصيل القمح المحلية، ما يهدد الأمن الغذائي لملايين السوريين.

هذا وتشهد سوريا تراجعاً في معدلات هطول الأمطار، بنسبة تفوق ٥٠٪، ما أدى إلى تضرر واسع في القطاع الزراعي، وفقدان معظم المحاصيل في عدد كبير من المناطق. وتشير التقديرات إلى أن إنتاج القمح سيتراجع بمقدار ٢,٧ مليون طن هذا العام.

وترافق الجفاف مع انخفاض بنسبة ٤٠٪ في أعداد الثروة الحيوانية، إلى جانب ارتفاع حادّ في أسعار الأعلاف وتكاليف الري، ما فاقم الأعباء على الأسر الريفية التي تعتمد على الزراعة كمصدرٍ أساسي للعيش.

١٠٨ حالات إعدام بإيران خلال حزيران المنصرم

مركز الأخبار - أصدرت منظمة "صوت المعتقلين في كردستان وإيران"، تقريراً حقوقياً تضمّن إحصائية شاملة لحالات الإعدام والاعتقال والانتهاكات في روجهلات كردستان وإيران، خلال شهر حزيران. حيث أظهرت الوثائق إعدام ١٠٨ معتقلين، ثلاثة منهم نساء، و١١ من البلوش، وسبعة من الكرد، و١ من الجنسية الأفغانية.

كما وثّق التقرير اعتقال ٩٠٠ شخص في روجهلات كردستان، ومناطق مختلفة من إيران، بتهم ذات طابع أمني أو بموجب أوامر قضائية، إضافةً إلى مقتل ٢١ شخصاً على يد قوات النظام الإيراني، بينهم كاسب كردي، فضلاً عن حالتي وفاة تحت التعذيب.

ومن بين الذين أُصدر بحقهم حكم بالإعدام، الناشط رزكار بكزاده بالميرا (٤٣ عاماً)، وهو أب لثلاثة أطفال من مدينة بوكان، وكان من بين المشاركين في احتجاجات انتفاضة "المرأة، الحياة، الحرية"، حيث عمل على توفير المستلزمات الطبية للمتظاهرين في مدينته.

وبحسب بيان أصدره المحامي عثمان موزين، وكيل بالميرا، فإن الحكم الصادر بحق موكله من الفرع الثوري في مدينة "وان" بروجهلات كردستان، يفتقر لأي توضيح قانوني، واصفاً إياه بأنه "انتهاك صارخ لحقوق الإنسان".

يُذكر أن بالميرا اعتُقل في ١٨ نيسان ٢٠٢٣، دون أمر قضائي، ثم نُقل إلى سجن أرومية، حيث حُكم عليه لاحقاً بالسجن ١٥ عاماً من قبل المحكمة الثورية في أرومية، بتهم تتعلق بـ "حمل السلاح، والتمرد، والتجمع والتخطيط ضد الأمن القومي، والدعاية ضد الدولة".

حين يُزال النُصب وتُهدم الذاكرة

هيفيدارحنان

ظل تمثال الشهداء في ساحة سعد الله الجابري الكائن في قلب مدينة حلب، لعقود طويلة شاهداً على تضحيات أبناء المدينة ونضالهم ضد الاحتلال الفرنسي. لم يكن هذا التمثال مجرد مجسم حجري، بل رمزاً يحمل فيه تفاصيل هوية حلب البصرية والوجدانية.

إلا أن ما جرى في ليلة ٢- ٣ تموز أثار موجه جدل واسعة بعد إزالة التمثال بطريقة وصفت انها "غير لائقة"، ما أدى إلى تحطمه جزئيا وإثارة مشاعر الغضب والحزن في الشارع السوري، وسط اتهامات بالتقصير والإهمال، بل والنية المبيتة لإزالة التمثال بالكامل.

اعتدنا على رؤية تمثال الشهداء شامخا في ساحة سعد الله الجابري. نمر بجانبه فنشعر بأن التاريخ لا يزال حاضرا، وأن نضال السوريين ضد الاستعمار لم يكن يوما مجرد حكاية من الماضي، لقد كان هذا التمثال لنا، وللسوريين عموما، رمزا لكرامة وطن، وإرثا بصريا وروحيا ينبغي صونه وحمايته.

لكن ما حدث مؤخرا تجاوز التصورات كلها؛ فبدلا من أن يكرم التمثال كما يليق به، اختار مسؤولو الحكومة الانتقالية أن يزيلوه بطريقة أثارت الاستغراب والامتعاض، دون أدنى حس بالمسؤولية التاريخية أو الرمزية، ولم تزد تبريراتهم التي لم تقنع أحدا إلا الطين بلة، فكما يقول المثل الشعبي: "عذر أقبح من ذنب".

تمثال الشهداء في ساحة سعد الله الجابري بمدينة حلب هو عمل نحتي بارز أُنجز في ثمانينات القرن الماضي ويُعتبر أحد الرموز البصرية والتاريخية المهمة في المدينة، أنشئ التمثال تخليدا في عام ١٩٨٥ على يد النحات الحلبي المعروف عبد الرحمن مؤقت، وهو أحد أبرز الفنانين التشكيليين السوريين في القرن العشرين، واشتهر بأعماله العامة التي تدمج بين الرمزية

والواقعية التعبيرية.

جاء إنشاء التمثال بمشروع حكومي لتخليد ذكرى "شهداء الجلاء"، أي المقاومين السوريين الذين واجهوا الاحتلال الفرنسي حتى نيل الاستقلال عام ١٩٤٦. ويمثل العمل تحية فنية لهؤلاء الشهداء الذين ضحوا بحياتهم من أجل حرية الوطن، صمم التمثال ليكون جزءا من التكوين المعماري لساحة سعد الله الجابري، وهي الساحة المركزية في المدينة، والتي حملت اسم أول رئيس وزراء سوري بعد الاستقلال، وقد استخدم النحات الحجر الأصفر الحلبي المحلي، ما منح العمل بعدا جماليا وجغرافيًا يعكس هوية المدينة المعمارية. ويؤكد على الارتباط بين الذاكرة الوطنية والمكان.

التمثال يجسّد مشهدا رمزيًا للمقاومة والتضحية، ويُعد من أبرز الأمثلة على النحت الوطني في سوريا خلال العقود التي تلت الاستقلال. وظل حتى لحظة تحطيمه في عام ٢٠٢٥، عنصرا ثابتا في الذاكرة البصرية لسكان حلب وزوارها، وموقعا تُقام عنده فعاليات ومناسبات عامة عديدة.

كما أصبح مع الزمن جزءا من المشهد الثقافي العام للمدينة، وارتبط بذاكرة أجيال متعاقبة. ليس فقط من الناحية الجمالية، بل بوصفه رمزا للتاريخ النضالي الجماعي الذي ساهم في تشكيل الهوية الوطنية السورية.

المشهد لا يخلو من المفارقة، خرجت السلطات المحلية ممثلة بمجلس مدينة حلب لتبرر إزالة تمثال الشهداء بزعم "حمايته من التهالك". وكأن أفضل وسيلة لحماية الإرث هي سحقه أولا! وعلى طريقة "نكسّر لنُرمم". أفادت التصريحات بأن العملية جاءت تمهيدا لتزيين الساحة بشاشة ضخمة للفعاليات العامة. وكأن المدينة تعاني من نقص في الشاشات لا الرموز.

أما محافظ حلب، عزام الغريب، فلم ينس أن يضع لمسة درامية حين أكد أن ما جرى "خطأ في التنفيذ". ثم طمأن الناس بأن التمثال سيُرمَّم ويُنقل إلى المتحف. وكأن المسألة مجرد لعبة ليغو أُسيء تركيبها! ولم يكتفِ بذلك، بل وعد أيضا بمسابقة لاختيار تصميم جديد يعبّر عن "ذاكرة المدينة". لكن يبدو أن الذاكرة الوحيدة التي تُحترم حاليا هي ذاكرة الفعاليات والإعلانات، لا ذاكرة النضال والتاريخ.

على الجانب الآخر، رأى كثير من السوريين ونشطاء الثقافة والتراث أن ما حدث لم يكن مجرد خطأ فني، بل خطوة مقصودة لطمس رمز بصري يمثل حقبة وطنية مهمة، وزادت حدة الغضب بعد تداول مقطع فيديو لأحد العمال وهو يصف التمثال بـ"الصنم". ما فتح بابًا لتفسيرات أيديولوجية عن دوافع الإزالة.

غابت الشفافية عن مشهد إزالة التمثال، ولم تُعرض أية خطة واضحة أو استشارة فنية أو مجتمعية قبل اتخاذ القرار، هذا ما جعل الكثيرين يشعرون بأنهم أُقصوا عن قرار يخص ذاكرتهم الجمعية، خصوصا أن التمثال لم يكن مجرد قطعة فنية بل رمزا متجذرا في وجدان المدينة.

ما حدث يعيد فتح ملف التعامل مع الرموز البصرية في المدن السورية، وضرورة وجود رؤية واضحة تحفظ التراث وتحترم مشاعر المجتمعات المحلية.

التمثال الذي صمد أمام الزمن والحرب، لم يصمد أمام "إجراء إداري". ما يطرح تساؤلات حول معنى الحفظ والهوية في مرحلة ما بعد الحرب.

يبقى تمثال الشهداء - وإن تحطم - حيا في ذاكرة أهالي حلب، وربما يشكّل ما حدث فرصة لمراجعة السياسات الثقافية المتعلقة بالتراث الحضري، والعودة لإشراك المجتمع في صياغة رموزه. لأن المدينة ليست مجرد حجارة، بل تاريخ يُحفر في الوجدان قبل أن يُنحت في الحجر.

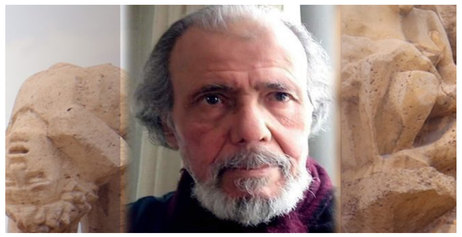

أمي كما لم يرها أحد سواي... ريشة فنان تخلد ملامح أمّ

قامشلو/ دعاء يوسف ـ "أمي كما لم يرها أحد سواي، فحب أمي لوحة لا تنتهي" بهذه الكلمات عبر الفنان أنور سليمان محمد عن لوحته التي رسم فيها والدته بألوان اتسمت بالتأمل والوجدانية، حيث عبر من خلال ريشته عن تفاصيل والدته، وتعب وكفاح الأم وصبرها الذي لا ينتهي.

تمثل اللوحة الزيتية بعنوان "أمي" عملاً فنياً يحمل بين تفاصيله الكثير من المشاعر الصادقة والانتماء العميق للجذور، وهي من إبداع فنان جسّد والدته في لحظة يومية بسيطة، لكنها تنبض بالكرامة والتاريخ. فقد اختار الفنان أن يُخلّد والدته بهذه الصورة الواقعية التي تمزج بين البساطة والرمزية، حيث تظهر المرأة المسنّة وهي تُحمل دلواً من المعدن في يدها اليمنى، وتشدّ طرف ثوبها بيدها الأخرى. وهي تسير بخطا بطيئة، لكنها راسخة، وقد أسرت هذه اللوحة كل من شاهدها فالفنان لم يرسم امرأة، بل رسم وطناً صغيراً يسير على قدميه. رسم والدته كما يراها في ذاكرته ووجدانه، لا كما تراها العين المجردة، فيقف المشاهد أمام هذا العمل ليشعر بأنه دخل إلى حياة كاملة، لا إلى لحظة عابرة.

اعتراف عاطفي يخلد باللون

فيما تُبرز ملامح المرأة في اللوحة تعبيراً عن الحكمة، والصبر، والكدّ الطويل، ووجهها الهادئ المُضاء بضوء خافت يشبه الغروب، يحكي عن عمرٍ من الصبر، وحنانٍ لا يُقاس، وتعبٍ لم يُشتَكَ. والضوء في اللوحة ليس صدفة أو تركز للظلال والنور، بل أن الفنان أراد أن يكسو والدته هالة من قدسية الحياة، فالتجاعيد في وجهها تختزن حكاية من السهر والعطاء والصبر الجميل، وترتدي المرأة لباساً تراثياً يحمل دلالات ثقافية عميقة؛ الرداء التقليدي المطرّز، والحطة السوداء المطرّزة بالرموز البيضاء، تنقل إحساساً بالانتماء العريق إلى البيئة الريفية أو البدوية، وتُضفي على المشهد بُعداً حضارياً وجمالياً.

إن تجسيد الأم في هذه اللحظة اليومية يُعيد للذاكرة قيمة البساطة، والعلاقة الروحية العميقة التي تربط الإنسان بأمه، وبأرضه، وبتاريخه من خلال هذا العمل، واللوحة تحمل في روحها صورة أمّ تمثل جيلاً كاملاً من النساء اللواتي حملن العالم بصمت، ولم تحتج اللوحة إلى مبالغة أو زخرفة، لأن صدق الشعور كفيل بأن يُجَمّل كل تفصيل.

هذا وقد اعتمد الفنان على ألوان دافئة مثل البني، والبرتقالي، والأسود. في مقابل خلفية يغلب عليها الرمادي المائل إلى الأزرق مع لمسات صفراء وبرتقالية، توحي إما بشروق الشمس أو غروبها؛ ما يضفي على اللوحة إحساسًا بالسكينة والحنين، كما أن الإضاءة الجانبية تعزز الشعور بالعمق، وتسلط الضوء على تفاصيل اللباس وتجاعيد الوجه واليدين؛ ما يعكس مهارة الفنان في التعبير الواقعي.

وللألوان التي اختارها الفنان دلالات وجدانية فالبني والأحمر الداكن يرمزان للتراب والدفء، بينما مزيج الألوان في الخلفية، يوحي بأن الزمن هنا لا يُقاس بالساعات، بل بالقلوب التي تعبت كي تستمر الحياة.

تمشي الأم في المشهد حاملة دلواً من المعدن، بثقلٍ لا يُقاس بوزنه بل بسنوات التعب التي انسكبت فيه، ويدها الأخرى تمسك بطرف ثوبها الطويل، وكأنها ترفع التاريخ عن الأرض حتى لا يتّسخ، واتجاه نظر الأم المنكفئ إلى الأرض، تجسيد للتواضع والرضا، وتُذكرنا بما يُمكن أن تُخفيه الملامح الهادئة من قوة داخلية هائلة.

وما ذكر سابقاً فاللوحة تخرج من إطار الفن محوِّلةً رسالة وجدانية من ابن إلى أمه، واعتراف عاطفي لا يقال بالكلام بل يخلد باللون والخط والظل لقد رسمها لا ليعرضها، بل ليحفظها من الغياب، وليروي للمتلقي شيئاً من جمال الحب الذي لا يُنسى، فقد استطاع الفنان أن يوثق مشهداً إنسانياً خالداً، سيظل يلامس وجدان كل من يراه، والفنان أنور سليمان محمد من بلدة عابرة التابعة لناحية جل آغا بدأ في ممارسة الرسم منذ ١٥ سنة بالألوان الزيتية، وتعتمد مجمل لوحاته على المرأة فقد جسدها من مقاومة وأم وطفلة وبهدف من خلال فنه لإيصال مشاعره للناس كما يشارك في العديد من المعارض المحلية على مستوى مقاطعة الجزيرة.

الهوية البصريّة السوريّة... تيممٌ وإقرار بفقد الماء

انشغل السوريون في جدلٍ حول مفردات الهوية البصريّة وإزالة النصب التذكاريّ للشهداء في ساحة سعد الله الجابريّ في مدينة حلب، فيما نفذت قوات إسرائيليّة إنزالاً جويّاً قرب دمشق وتوغلت في مواقع أخرى، وتصاعد التهديد الإرهابي، بعد ضرب العُمق السياسي لسوريا بتفجير كنيسة مار إلياس، وما يحدث يشبه لدرجةٍ كبيرةٍ انشغال قساوسة بيزنطة بالجدل العقيم حول جنس الملائكة فيما كان محمد الفاتح العثماني يدكُّ أسوار المدينة! وما يحتاجه السوريون في هذه المرحلة فهو الأمن وتحسين الوضع المعيشي وإنهاء الاحتلال، وإلا فالرموز كلّها مجردُ تيمم وإقرار بفقدِ الماءِ!

رامان آزاد

احتفالٌ بالهوية البصريّة

أُعلن في دمشق الخميس، وفي احتفالية مركزيّة في قصر الشعب عن إطلاق "هوية بصرية جديدة"، وقال رئيس السلطة الانتقالية، أحمد الشرع، إنّها "تعبّر عن سوريا التي لا تقبل التجزئة ولا التقسيم، الواحدة الموحدة، وتعكس التنوع الثقافيّ والعرقيّ"، وأضاف الشرع إنّها "تعبر أيضاً عن بناء الإنسان السوريّ، والقطيعة مع منظومة القهر والاستبداد، وتشكل بداية هوية جديدة لدولة عزيزة وحياة كريمة تنتظر السوريين"، وخاطب السوريون: "احتفال اليوم وهو عنوان لهوية سوريا وأبنائها بمرحلتها التاريخيّة الجديدة، هوية تستمد سماتها من هذا الطائر الجارح تستمد منه القوة والعزم والسرعة والإتقان والبصر الحاد والفنص الذكي والابتكار في الأداء، فهو المناور البارع، والسابح في الفضاء المحلق في العلياء، وهو الصائد الماهر، والمنقض المُترف، والباسط جناحيه لحماية أهله وأبنائه، ولونه لون المعدن النقي الصافي الذي لا يبلى، وهكذا حال أهل سوريا عبر التاريخ، وهكذا يجب أن يكونوا في عصرهم الجديد".

وذكرت وكالة "سانا" إنّ الهوية البصرية الجديدة "يجسد فيها العقاب الذهبيّ السوريّ شعاراً جديداً للبلاد، بعد تحريره من شكله السابق ليكتسب معاني عصريّة، ويستحضر الماضي للدلالة على استعادة الدولة من جديد، وينظر للمستقبل بمفاهيم مختلفة تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الأخيرة".

وأضافت أن "في التاريخ الإسلاميّ كان العقاب لفظاً حاضراً في فتح الصحابي الجليل خالد بن الوليد للشام في معركة (ثنية العقاب)، وفي تاريخ سوريا الحديث، كان العقاب الذهبي السوريّ امتداداً لما خطه الآباء المؤسسون في ١٩٤٥، والذي جسّده المصمم والفنان التشكيلي السوريّ خالد العسلي، ليكون شعاراً لسوريا".

وأشارت إلى أنّ الثورة على مدى ١٤ عاماً، كسرت القيدَ الذي حال بينهم وبين حريتهم وسيادة قرارهم السياسيّ بوصفهم مواطنين وأصحاب أرض وتاريخ عظيم، وكان من اللازم إعادة تعريف علاقة الدولة بالشعب بطريقة جديدة، وأن تكون حكومة منبثقة من الشعب وخادمة له.

وذكرت الوكالة أن "التصميم الجديد أنهى الصهر القسريّ بين الدولة والشعب، وأعاد ترتيب علاقتهما بما يتماشى مع ظروف الحاضر وأماني المستقبل، فحرّت النجوم الثلاث التي تختصر العلم بشكلا، والشعب مضموناً، وأخذت موقعاً يعلو العقاب، الذي يختصر الدولة، بعد تحريره من صفته القتالية الترس".

وفيما يتصل بمعاني ودلالات شكل العقاب قالت: "ينسدل ذيل العقاب بخمس ريش، تمثل كل منها إحدى المناطق الجغرافية الكبرى: الشمالية، الشرقية، الغربية، الجنوبية، والوسطى، إنها راية الوحدة السورية في أبهى صورها، أما أجنحة العقاب، فليست بهيئة الهجوم ولا الدفاع، بل في حالة اتزان، ويتكون كل جناح من ٧ ريش، ليكون المجموع ١٤ ريشة تمثل محافظات سوريا مجتمعة".

وذكرت أن "هذه التوزيعة الرمزية، والمتناظرة بشكلٍ منتظم، تؤكد أهمية كل محافظة سورية ودورها في استقرار الدولة، ولهذا، بات شعار سوريا الجديد عقداً سياسياً بصرياً، يربط وحدة الأرض بوحدة القرار".

وقالت الوكالة إن "الشعار الجديد يحمل خمس رسائل"، وهي:

١- الاستمرارية التاريخية: العقاب ليس انقطاعاً، بل هو امتداد لتصميم ١٩٤٥، وتأكيد أصالة الهوية السورية عبر الزمن.

٢- تمثيل الدولة الجديدة: العقاب هو سوريا الجديدة، دولة حديثة منبثقة من إرادة شعبها.

٣- حُرّر الشعب ومكّنه: حُرّر النجوم هو حُرّر الشعب.

٤- وحدة الأراضي السورية: إذ يشير ذيل العقاب، المكوّن من خمس ريش، إلى المناطق الجغرافية، التي لا تفاضل بينها، ولا إقصاء بل تكامل.

٥- عقد وطنيّ جديد يحدد العلاقة بين الدولة والشعب.

الحقيقة أنّ كلّ ما ذُكر هو رموز فيما الأصل هم السوريون وأمانهم وسلامة بلدهم، وتفقد كلّ الرموز عندما ينقسم السوريون ويفقدون الشعور بالأمان ويستقوي بعضهم على البعض بذريعة الثورة والتغيير، وأيّ قيمة للرموز في بلدٍ يعيش على خط الفقر وبسوده الجوع، والخميس أعلن مكتب الأمم المتحدة في سوريا، الخميس، أن أكثر من ١٦ مليون شخص يواجهون أوضاعاً إنسانية بالغة الصعوبة، بسبب تدهور الخدمات الأساسية ونقص التمويل. وذلك عقب زيارة ميدانية أجراها وفد أممي رفيع إلى مناطق عفرين وريف حلب وإدلب.

وفي ٢٠٢٥/٦/٢٧، حذرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو) من أنّ الموسم الزراعي الحالي في سوريا يواجه ظروفًا مناخيّة قاسية هي "الأسوأ" منذ نحو ٦٠ سنة، ويواجه ١٦,٣ مليون شخص خطر انعدام الأمن الغذائيّ.

تحطيم تمثال الشهداء في حلب

حتّ جنح الليل تمت ليلة الأربعاء ٢٠٢٥/٧/٢ تدمير مجسم نصب الشهداء من ساحة سعد الله الجابريّ وسط مدينة حلب. وتم تداول الحدث في مقطع مصوّر، وفي اليوم التالي أصدرت مديرية الآثار والمتاحف في حلب بياناً توضيحيّاً حول الحادث، وقالت إنها في إطار خطة إعادة تأهيل الساحة "قامت بنقل ما يعرف بـ "تمثال الشهداء" إلى مكان آخر حفاظاً عليه وعلى قيمته الفنيّة"، ليصار بعد ذلك ترميمه وصيانته من قبل مختصين فنيين، الحادثة جاءت بعد يوم واحد من احتفاليّة شهدتها ساحة سعد الله الجابري بعنوان "العيونك يا حلب"، بمناسبة إعادة تأهيلها وما جرى لم يكن عملية نقل طبيعيّة وإنّما تحطيمٌ متعمدٌ، وتنفيذ عملية مجسم حجريّ كبير تتطلب دقة لا تتوفر ليلاً، كما أنّ عملية النقل تتم بأسلوب الرفع التدريجيّ والمتوازن وليس عبر ربط المجسم بأكبال وسحبها كما يظهر بوضوح في المقطع المصور، وكان المشهد تكرارا لتدمير تمثال كاوا الحداد في مدينة عفرين صبيحة ٢٠١٨/٣/١٨، وكان ذلك إعلاناً لاحتلال المدينة وأُطلقت يومها الشعارات نفسها وكذلك اتهامات الكفر.

الصحيح أكثر أنّ الصور المتداولة قبل أكثر من شهرين لمخطط إعادة تأهيل ساحة سعد الله الجابري لم تكن تتضمن وجود النصب التذكاريّ، وبالتالي: فإنّ إزالته كانت مسألة وقت لا أكثر، وقامت بتنفيذ أعمال إعادة التأهيل الشركة السورية التركيّة القابضة STH. وجرى الحديث عن إزالة المجسم في مطلع آذار الماضي وقال البعض إنّ شكله يشبه الأصنام، ولاحقاً قالوا إنّه يحجب اللوحة الإلكترونيّة التي خلفه. ولكن الحقيقة تظهر في مقطع مصور ثانٍ لتحطيم المجسم، إذ يشير المتحدث بوضوح إلى أنّ ما جرى لم يكن نتيجة خطأ. ويقول: "الآن يقوم الإخوة بإزالة الأصنام التي نحتها المشركون منذ عقودٍ عديدة، حتى لا يُعبد إلا الله في الأرض، حتى لا تقتن الناس ولا يُعبد إلا الله في الأرض".

يذكر أنّ مجسم ساحة سعد الله الجابري من عمل النحات السوريّ عبد الرحمن مؤقت. وتم تنفيذ هذا النصب التذكاريّ من مادة الحجر الحلبيّ الأصفر في عامي ١٩٨٤ ــ ١٩٨٥. ويرمز إلى شهداء جلاء سوريا عن الاستعمار الفرنسيّ.

ولعله ليس من قبيل الصدفة أنّ حادثة تدمير النصب التذكاريّ للشهداء تزامنت مع احتفاليّة إطلاق الهوية البصرية السوريّة، وقد شهدت الساحة نفسها احتفالاً أيضاً، ليكونَ ذلك رسالةً مضمونها بوجود مسعىً لتبديل الرموز البصرية المتعارف عليها في المدينة، كما جاءت الحادثة بالتوازي مع جدلٍ على مواقع التواصل حول سرقة سيف ورمح من مجسمٍ بجانب تمثال صلاح الدين الأيوبيّ في قلعة جبل الشيخ، ٨٩ مواقع في مرتفعات الجولان السوريّ، وأشارت إلى أنّ الكتيبة ٧٠٠٦ التابعة لـ"الجيش" هي الجهة المسؤولة عن إنشاء وصيانة البؤرة الاستيطانيّة الجديدة.

فجر الأربعاء ٢٠٢٥/٧/٢، شهد ريف القنيطرة، عملية اقتحام نفّذها الجيش الإسرائيليّ، أسفرت عن اعتقال ٣ سوريين، بتهمة ارتباطهم بإيران. قبل أن يتم الإفراج عنهم لاحقاً، وبحسب مصادر محليّة، استهدفت العملية مزرعة البصالي الواقعة بريف القنيطرة الجنوبيّ. في الساعة الثانية فجراً، وأسفرت عن اعتقال المواطنين: عامر الأحمد ومالك الأحمد. وسالم الأحمد. وقالت إذاعة "الجيش الإسرائيليّ"، إنّه "أتيحت العملية بفضل حرية الحركة الإسرائيليّة في جنوب سوريا"، مشيرةً إلى أنّه "تستطيع القوات الوصول إلى كل قرية وكل منزل، واعتقال أي شخص مطلوب".

وزعم أفيخاي أدرعي، المتحدث باسم الجيش الإسرائيليّ أنّ قوات اللواء ٤٧٤ التابعة للفرقة ٢١٠ نفّذت عملية خاصة للقبض على ما وصفها بـ "خلية من المخربين تم تحريكها من قبل إيران" جنوب سوريا، وقد أفرج عن المواطنين الثلاث بعد ساعات من اعتقالهم.

وفي ٢٨ حزيران الماضي، توغلت قوة من الجيش الإسرائيليّ في قرية رويحينة بريف القنيطرة الجنوبيّ. ونفذت عمليات تفتيش للمنازل، تخللها إطلاق رصاص وتخريب لمحتوياتها، كما هدمت ١٥ منزلاً قبل أسبوعين في بلدة الحميدية الحدوديّة مع هضبة الجولان المحتلة.

وفي أواخر حزيران الماضي، أكّد وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات السلام، جان بيير لاكروا، في تصريح له من سوريا، أنّ وجود القوات الإسرائيليّة في المنطقة العازلة مع سوريا يُعد انتهاكاً. مضيفاً أنّه بموجب اتفاق فض الاشتباك الموقع عام ١٩٧٤، يُسمح فقط لقوات "أندوف" بالوجود العسكريّ في تلك المنطقة، وكانت وتيرة العمليات الإسرائيليّة على سوريا قد زادت بشكلٍ ملحوظ منذ اليوم الذي سقط فيه النظام السوريّ، واستهدفت مواقع عسكريّة سوريّة، بهدف تدميرها ومنع إعادة تأهيل بنيتها التحتية، وتزامنت ذلك مع عمليات توغّل بريّ بعمق يُجاوز ١٥ كم في أرياف دمشق والقنيطرة ودرعا، وسيطرت القوات الإسرائيليّة على المنطقة العازلة، ثم انتقلت لتنفيذ مداهمات في المناطق الحدوديّة.

الأمنُ والاستقرار بالنسبةِ للمواطنِ السوريّ بعد ١٤ سنة من الأزمة والقرابين، لا تقلّ أهميتهما بأيّ حال عن الماء الذي جعل الله منه كلّ شيءٍ حي، وبتوفر الأمن تتحققُ أشكالٌ الإعجازات على كلّ الصعيد، وتأخذ الحياةُ مسارها الطبيعيّ وتُتاح إمكانيّة عودة اللاجئين والنازحين السوريين وتدور عجلة الإنتاج ويتحسن الوضع الاقتصاديّ وعندئذٍ فإنّ كلّ الرموز الوطنيّة يقابلها جسيدٌ واقعيّ، وبدونِ الأمن تصبحُ الرموزُ مجردَ أمنياتٍ وتيمماً وإقراراً بفقدِ الماءِ!

جبرائيل مصطفى: مع المرتزقة لا ضمان للعودة الآمنة

قامشلو/ علي خضير ـ أكد الناشط الحقوقي، جبرائيل مصطفى، أنه منذ احتلال عفرين ترتكب تركيا ومرتزقتها الانتهاكات بحق المدنيين، وأشار إلى أن تلك الجرائم ارتقت لجرائم حرب وإبادة جماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وأوضح، أن ما يحدث تتحمل مسؤوليته الأمم المتحدة، والمؤسسات المرتبطة بها، وعليها وضع حد لتلك الممارسات.

منذ احتلال تركيا ومرتزقتها عفرين، ترتكب بحق أهلها الجرائم والانتهاكات والإبادة الجماعية، وسط تواطؤ إقليمي ودولي، مريب، فمارست تركيا ومرتزقتها، شتى أنواع الانتهاكات، من قتل وخطف وتهجير وإهانة واغتصاب وتدمير، ضد المدنيين الكرد، ومتلكاتهم، وكل تلك الجرائم ارتقت لجرائم حرب ضد الإنسانية، حسب تأكيدات العديد من المنظمات الدولية المعنية.

منذ أن بدأت تركيا احتلال عفرين ٢٠١٨، صادرت الحقوق والممتلكات، وعملت على التغيير الديمغرافي للمناطق المحتلة، وشردت مئات الآلاف من سكانها الكرد، وتم توطين قرابة (٤٠٠) ألف مستوطن، في عموم قرى ونواحي عفرين، والمناطق المحتلة الأخرى، المستقدمين من مناطق النزاع في سوريا، قبل سقوط النظام السوري، وسعى الاحتلال التركي منذ احتلال عفرين، إلى تغيير هويتها ومعالمها، وصبغتها بالهوية التركية، عبر تغيير أسماء الشوارع والميادين والمرافق العامة والمستشفيات، ورفع العلم التركي فوق المدارس والمباني العامة.

تركيا مسؤولية عما يحدث بعفرين

في الصدد: التقت صحيفتنا، الناشط السياسي والحقوقي، "جبرائيل مصطفى"، الذي بيّن بقوله: أنَّ "الانتهاكات بحق أهالي عفرين مستمرة منذ احتلالها حتى هذه اللحظة، والجرائم التي ارتكبتها تركيا ومرتزقتها، ارتقت حسب منظمات دولية وحقوقية، وخاصةً لجنة التحقيق الدولية الخاصة بسوريا، إلى جرائم حرب، وجرائم الإبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية".

وعن أبرز الانتهاكات التي حصلت مؤخراً، في عفرين، أوضح: "خلال السنوات التي مضت خطفت تركيا ومرتزقتها، لها أكثر من تسعة آلاف من المدنيين الكرد في منطقة عفرين، وقلعوا وقطعوا الآلاف من أشجار الزيتون والأشجار الحراجية، والمثمرة، كما قاموا بسرقة آثار عفرين، وباعوا زيت الزيتون العفريني، إلى الخارج، بوصاية تركية، وتمّت مسمى الإنتاج التركي".

وتابع: "وبعد سقوط نظام البعث في سوريا، ما زالت المجموعات المرتزقة، "الحمزات والعمشات والسلطان مراد" التركي عام ٢٠١٨، بعد احتلالها، وهي المسؤولة اليوم عن حماية المدنيين ومتلكاتهم، والأملاك العامة والحريات الشخصية".

لا بد من ضمانات دولية

وحمّل "مصطفى" هيئة الأمم المتحدة مسؤولية ذلك، لأنه من وظائفها الأساسية حماية المدنيين، وتحقيق السلم والأمن العالمي، ومنع ارتكاب جرائم حرب ضد الإنسانية في العالم، ولكنها لم تقم بمسؤولياتها؛ "لم تبدِ هيئة الأمم المتحدة مسؤوليتها، تجاه توثيق الانتهاكات ومحاسبة مرتكبيها، على الرغم من أنّ لجنة التحقيق الدولية المستقلة الخاصة بسوريا، قدمت تقاريرها مباشرةً إلى مجلس حقوق الإنسان، والتي تعتبر أحد المؤسسات الأساسية في هيئة الأمم المتحدة، المعنية بمثل هكذا أمور، وكان على الأمم المتحدة، القيام بإصدار قرار رسمي، تتهم فيه تركيا على أنها دولة احتلال، وعليها إيقاف الجرائم والانتهاكات التي تحدث، ولكنها عندما تغض الطرف عن ذلك، فإنها تشجعها على ارتكاب المزيد من الجرائم بحق أهالي عفرين".

وشدد؛ أنَّ "الحكومة الانتقالية في دمشق، أيضاً تتحمل مسؤولية هذه الجرائم، حيث أنه بعد سقوط نظام البعث، وعودة السوريين إلى مناطقهم، لم تتم إعادة السكان الكرد الأصليين لمناطقهم، ولم تساهم في عودتهم بشكل كامل، إلى منازلهم، لوجود الدولة التركية ومرتزقتها، رغم أنها هي من تدير الأمور في دمشق، وكان على الحكومة الانتقالية، المطالبة بعودة المهجرين بشكل آمن إلى بيوتهم ومدنهم".

وأشار؛ "عقب سقوط نظام البعث كان من المفترض، أن تقوم بفرض سيطرتها على تلك المناطق، وتجْبر دولة الاحتلال التركي ومرتزقتها على الخروج منها، ولكن حتى هذه اللحظة، لم تستطع الحكومة الانتقالية، إخراج المرتزقة بشكل كامل من عفرين وغيرها من المدن المحتلة، خاصةً أنها معنية بحماية السيادة الوطنية والأرض السورية، وحماية المدنيين".

وذكر؛ "إنَّ عودة المدنيين دون إخراج المجموعات المرتزقة من عفرين، بشكل خطراً على عودة المدنيين لبيوتهم، وفي حال العودة ضمن الظروف الآنية، سيكون هناك خطر على حياتهم، وخير دليل ما تم ارتكابه من مجازر بحق العلويين في الساحل السوري، كما أنَّ العودة الآمنة يجب أن تكون تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، ومؤسساتها المعنية، وأيضاً، يجب أن يكون عناصر الأمن العام الذين يحمون المدنيين بعفرين، من أبنائها، وما لم يحدث ذلك، سيزداد الخطر على العائدين إلى بيوتهم، مرتزقة الحمزات والعمشات وغيرها من المجموعات، ارتكبوا جرائم كثيرة ضد الإنسانية، في عفرين وسواها من المدن المحتلة، وجلهم اليوم انضموا إلى الأمن العام، وهم من يديرون شؤون عفرين، وهذا خطأ كبير".

وأردف؛ "بالإضافة إلى وقف الجرائم والانتهاكات، يجب إعادة الممتلكات، وتعويض الجبر والضرر، الذي لحق بهم؛ لأن المستوطنين نهبوا البيوت والممتلكات للسكان الأصليين، وخربوا حتى البيوت، والأراضي الزراعية، وهذه مسؤولية مزدوجة، تقع على عاتق الحكومة الانتقالية، والمنظمات الإنسانية، ومؤسسات المجتمع المدني، وعلى هؤلاء تعويض أهالي عفرين، وتأمين كل الاحتياجات اللازمة للعودة، كما يجب إجبار من سرقوا آثار عفرين، بإعادتها إلى أماكنها لأنها جزء لا يتجزأ من تراث المنطقة".

واختتم، المحامي "جبرائيل مصطفى"، حديثه؛ "من الضروري جداً أن تكون إدارة عفرين من أبنائها، ومن الجوانب، الإدارية، والأمنية، والثقافية، واعتبار اللغة الكردية لغة معترف بها ولغة رسمية في عفرين، لأنَّ منطقة عفرين كردية، تجاوزت نسبة الكرد فيها قبل الاحتلال التركي ٩٨٪، ولكن تدنّت النسبة بشكل كبير ووصلت إلى ٢٠٪، مع احتلال تركيا ومرتزقتها، ومع سقوط النظام البعثي، عاد الآلاف من الأسر إليها، ولكن؛ مع انتفاء سبل العيش والأمان، لا زال هناك عشرات الآلاف ينتظرون العودة الآمنة".

عين الحدث

كرد باشور وخذلان الحكومات العراقية المتعاقبة

رفيق إبراهيم

عملت حكومة باشور كردستان، منذ تأسيسها، عقب التخلص من نظام الديكتاتور صدام حسين، في العام ٢٠٠٣، في بناء عراق ديمقراطي تعددي، تتحقق فيه العدالة والمساواة بين الجميع، لكن؛ ورغم وجود دستور يؤكد على حقوق الشعب الكردي في باشور كردستان، إلا أن الحكومات العراقية المتعاقبة التي تسلمت السلطة في بغداد، لا تزال تعرقل كل الجهود الكردية، التي تسعى لعراق آمن ومستقر، يعيش فيه الجميع بود وسلام.

فبعد، سقوط النظام البعثي عام ٢٠٠٣، سنحت فرصة تاريخية، لحصول الكرد، والشعوب العراقية الأخرى على حقوقهم، في العيش بكرامة وحرية ووئام، وفي العام ٢٠٠٥، كان للكرد دور بارز في صياغة دستور العراق الجديد، تم فيه التوافق على عراق فيدرالي، تعترف بباشور كردستان كإقليم، لديه صلاحيات الإدارة، واختيار ما مناسب لشعبه، وهذا ما أكدت عليه المادتان «الأولى، و١٤٠»، من الدستور، لكن الحكومات العراقية المتعاقبة، خالفت تلك البنود، حيث تعرضت وتتعرض حكومة باشور، لضغوطات كبيرة حتى الآن، ولعل تأخير رواتب الموظفين إحدى هذه الضغوطات.

وعلى الرغم من تقرب الحكومة العراقية سلباً مع حكومة باشور، إلا أن مواقفها كانت ثابتة، فهي التي استقبلت مئات الآلاف من اللاجئين السوريين، ما أكسب الكرد، الاحترام والتقدير من المجتمع الدولي، وهذه السياسات لعبت دوراً كبيراً في استقرار العراق سياسياً، فكان الكرد دائماً بيضة القبان التي جاءت عن طريقهم الموافقات والحلول في العراق ككل، لكن؛ الحكومات العراقية، عكست الآية وهمشت الكرد، وحاولت دائماً ضرب الأمن في باشور كردستان، بشتى الوسائل الممكنة.

ونتيجة تقرب الحكومة العراقية سلبياً من الكرد وحل قضاياهم، وعدم الاهتمام بنبود الدستور العراقي، وتهميش المطالب الكردية حول ضرورة تطبيق بنود الدستور، وخاصة المادة ١٤٠، جاء الاستفتاء حول الاستقلال عام ٢٠١٧، وعبر نتيجة الاستفتاء عن رغبة الشعب الكردي، بتحقيق الاستقلال، لطالما رفضت الحكومات العراقية، مطالب الشعب الكردي في باشور كردستان.

اليوم وبعد تجربة مريرة مع السلطات العراقية، فإن الكرد في باشور كردستان، يتساءلون إلى متى سيتم تهميشهم، وستنتخذ بحقهم الإجراءات القمعية، وسيعاملون كأنهم غرباء في العراق، وإنكار حقوقهم، وعلى السلطات العراقية الرد على تلك الأسئلة، وتحقيق ما تم الاتفاق عليه في العراق الفيدرالي، ومن يلوم الكرد اليوم، عليهم فهم ما يحدث وإنصاف الكرد.

أن من يتهمون الكرد بالانفصالية، يحاولون الاصطياد في المياه العكرة، والتقليل من دورهم الكبير في استقرار المنطقة، والعراق بشكل خاص، فالكرد، لم يطالبوا يوماً بالانفصال، بل يريدون الانصات لمطالبهم والانصاف بمعاملتهم، في دولة تحترم تطبيق الدستور، والاعتراف بالحقوق المشروعة لهم، وعلى الحكومة العراقية، أن تعي أن استقرار باشور كردستان، مصدر قوة واستقرار للعراق، والمنطقة بأكملها.

لذا، من الواجب على الحكومة العراقية، القيام بمسؤولياتها في تطبيق بنود الدستور العراقي، فالكرد لهم الحق في العيش بأمان واستقرار، وأن يتمتعوا بكافة حقوقهم التي سلبت منهم لعقود طويلة من الزمن، وإن لم تستغل حكومة بغداد، الفرص المتاحة في تقبل الكرد، والتقرب منهم بحكمة، قد تتجه الأمور إلى خلط الأوراق، وإعادة العراق إلى المربع الأول.

ما المتوقع بعد الحل السلمي للقضية الكردية في تركيا؟

أسعد العبادي

حل القضية الكردية في تركيا بطريقة سلمية وعادلة يمكن أن تكون له تأثيرات كبيرة على علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي وعملية التنمية الداخلية، سنورد هنا بعض النتائج المتوقعة:

١. العلاقة مع الاتحاد الأوروبي:

- تحسين صورة تركيا:

إذا تمكنت تركيا من حل القضية الكردية والاستثمار السياسي في مبادرة القائد عبد الله أوجلان السلمية عبر الحوار السياسي واحترام حقوق الكرد (مثل الحقوق الثقافية واللغوية)، فقد يؤدي ذلك إلى تحسين سمعتها الدولية، خاصةً في أوروبا التي تهتم بحقوق الإنسان والشعوب.

- تسريع مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي:

القضية الكردية كانت واحدة من العوائق أمام انضمام تركيا للاتحاد الأوربي، حيث انتقدت أوروبا سجل أنقرة في مجال الحريات وحقوق الشعوب، إن حل القضية الكردية قد يفتح الباب لمزيد من التقدم في المفاوضات.

٢. التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تركيا:

- استقرار المناطق الكردية:

حل النزاع سيُسهم في استقرار مناطق باكور كردستان، مما يشجع الاستثمارات المحلية والأجنبية ويعزز التنمية الاقتصادية في هذه المناطق.

- تقليل الإنفاق العسكري:

تركيا تنفق مليارات الدولارات سنوياً على الهجمات العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني، وإن إنهاء الصراع سيُحرر موارد مالية يمكن توجيهها نحو التعليم، البنية التحتية، والرعاية الصحية.

- تعزيز الوحدة الوطنية:

حل القضية الكردية عبر الحوار قد يقلل من الانقسامات الاجتماعية ويعزز الانتماء الوطني بين الكرد والأتراك.

- تقليل التوترات العرقية: فحل النزاع سيُسهم في تعزيز الثقة بين الأتراك والكرد. ويقلل من خطاب الكراهية والاستقطاب السياسي. ويعزز الوحدة الوطنية من خلال إدماج المواطنين الكرد في الحياة السياسية والاجتماعية بشكلٍ كامل وهو ما يمكن أن يقوي الانتماءَ الوطني. كذلك حسين الخدمات العامة فمع انحسار العنف يمكن للحكومة التركية تحسين الخدمات التعليمية والصحية في المناطق الكردية، مما يقلل الفجوة التنموية بين المناطق على مساحة خارطة الدولة التركية.

أو هنا أن أشير إلى مسألة تنطوي على قدر كبير من الأهمية ألا وهي مسألة إطلاق سراح السجناء السياسيين وإعادة دمج المقاتلين؛

وفي هذا الصدد يمكن أن يسهم ذلك في المصالحة الوطنية ويقلل من الاحتقان الاجتماعي. وهنا علينا أن نحذر من التحديات المحتملة، والمتمثلة في معارضة القوميين الأتراك المتشددين لأي تنازلات تمنح للكرد.

ربما تنطوي على صعوبة تحقيق توازن بين مطالب الكرد (مثل الحكم الذاتي أو الاعتراف الثقافي) والمحافظة على وحدة الدولة التركية. وهذا الرأي غالباً ما تتضعه القوى المضادة كذريعة كأنية أكثر منه قرباً من الواقع وجوهر ومصداقية مبادرة السلام ذاتها.

هناك أيضا خطر استمرار نشاط المجموعات المسلحة الرافضة للسلام، وأنا شخصياً أستبعد وجود هكذا مجموعات، لما عرف عن مقاتلي حزب العمال الكردستاني من انضباط والتزام بأوامر قادتهم.

مرةً أخرى أرى أن من نافلة القول بأنه إذا نجحت مبادرة السلام الكردية، فستكون لها انعكاسات إيجابية كبيرة على الاقتصاد التركي والتماسك الاجتماعي، لكنها تتطلب إرادة سياسية قوية وتوافقاً وطنياً لضمان نجاحها على المدى الطويل.

ما سينعكس إيجاباً على الاستقرار السياسي والاجتماعي.

٣. تحديات محتملة:

- معارضة القوميين الأتراك: أي حل يتضمن تنازلات للكرد قد يواجه مقاومة من التيارات القومية في تركيا، مما قد يسبب توترات داخلية.

- تأثير العوامل الإقليمية:

القضية الكردية مرتبطة بكرد سوريا والعراق وإيران. وأي حل في تركيا قد يؤثر على ديناميكيات الصراع في تلك الدول من المهم القول بأنه إذا تم حل القضية الكردية بشكلٍ شامل وعادل، فسيكون لذلك آثار إيجابية كبيرة على علاقات تركيا الخارجية، خاصةً مع الاتحاد الأوروبي، كما سيدعم ذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، لكن التحديات السياسية والاجتماعية قد تعقد عملية الحل وتتطلب إدارة حكيمة من الحكومة التركية.

نجاح مبادرة السلام الكردية في تركيا يمكن أن يكون له تأثيرات إيجابية عميقة على الداخل التركي، خاصةً في مجالات التنمية، والسلم الأهلي.

اذكر أيضاً بعض التأثيرات المحتملة:

١. الاقتصاد والتنمية:

- كما أسلفت آنفاً فإن استقرار المناطق الكردية بعد إنهاء الصراع سيشجع على الاستثمار في المناطق الجنوبية الشرقية (ذات الأغلبية الكردية)، والتي تعاني من التخلف الاقتصادي بسبب سنوات من العنف وعدم الاستقرار والإهمال الحكومي، أن زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتحسن الأمن سيجذب رؤوس الأموال إلى مشاريع البنية التحتية، الطاقة، والزراعة. بما يعزز النمو الاقتصادي الوطني ويسهم في ترسيخ الأمن والسلم المجتمعي، والانخراط في التنمية المستدامة التي تعتمدها الدولة في أنحاء تركيا الأخرى.

- تقليل الإنفاق العسكري والأمني وهذا يعني توجيه الموارد المخصصة للعمليات العسكرية نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما يخفف العبء على الميزانية التركية، ويوفر فرص عمل للكثير من الشباب والشابات في مجالات التجارة، الصناعة، والزراعة. فضلاً عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة المدرة للربح.

من المتوقع جداً أن تنشط السياحة في المناطق التي كانت متأثرة بالصراع الكردي - التركي آمد «ديار بكر» وجنوب شرق الأناضول. يمكن أن تصبح وجهات سياحية، مما يدر عائدات اقتصادية كبيرة على اقتصاد الدولة والأهالي على حدٍ سواء. الأمر الذي يشعر معه المراقبون بنتائج مبادرة السلام وآثارها العظيمة بعد أربعة عقود من الصراع العسكري المتبادل.

إن قيمة السلم الأهلي والاستقرار الاجتماعي تتجلى في مجالات ونواحي عدة منها:

تحت السطر

إلى أين تدفع الفوضى والفلتان الأمني سوريا؟

هيفيدار خالد

تشهد سوريا منذ أكثر من ستة أشهر فوضى كبيرة في العديد من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية الانتقالية. حالات الاعتقال وعمليات الخطف والضرب والقتل والاختفاء مستمرة ولا توجد آليات للمحاسبة، ليفتح الطريق أمام إغراق البلاد في مستنقع الفوضى والأزمة العارمة والحروب والصراعات الطائفية والعرقية التي تؤرق السوريين على الدوام.

يومياً نشهد عمليات اعتقال الكرد وقتل العلويين وخطف النساء العلويات وتهديد الدروز. كل ذلك يدفع سوريا إلى فوضى لا يمكن السيطرة عليها بسهولة وبات جميع أبناء الشعب السوري في مواجهة خطاب الكراهية. لا سيما أن الشعب اليوم يعيش في بلد على شفير الإفلاس: اقتصاده مستنزف، مرافقه الخدمية مترهلة، نظامه المالي معزول عن العالم، وغالبية سكانه تحت خط الفقر، وفق الأمم المتحدة.

الخوف والذعر ينتاب السوريين. منذ أن شهدت العاصمة دمشق مجزرة راح ضحيتها العديد من السكان المسيحيين الذين لا ذنب لهم. وماذا كان ذنبهم ليتم قتلهم بدم بارد؟! وماذا فعلوا لهؤلاء الذين أقدموا على العمل الإرهابي الجبان؟! وبعد عمليات الاعتقال التعسفي وظاهرة اختطاف واعتقال العديد من الشبان. ما يثير التساؤل حول قدرة الحكومة السورية الانتقالية على إدارة البلاد وترسيخ الأمن والاستقرار. ويجب ألا ننسى الحاجز التي ارتُكبت بحق العلويين في الساحل السوري عمليات خطف النساء المستمرة حتى الآن وكذلك الأحداث الدامية بجرمانا وأشرفية صحنايا بريف العاصمة دمشق.

قبل أيام أقدمت القوات الأمنية على اعتقال أربعة شبان كرد في دمشق. الشبان ينحدرون من مدينة قامشلو شمال وشرق سوريا، وهم متواجدون في فرع أمني بمنطقة الشعلان، بحسب ذوي أحد الشبان. ولا يزال مصيرهم مجهولاً حتى الآن.

كما إننا نشهد يومياً حالات القتل وعمليات الفلتان الأمني في حمص وحماة وإدلب والسويداء ودرعا، نتيجة عدم قدرة ما يسمى الأمن العام على ضبط الأمن وحالات القتل وكل ذلك يجر البلاد إلى الفوضى والدمار وانهيار المجتمع وتفكيك نسيجه الاجتماعي.

الذهنية التي تحكم سوريا لا تصلح أن تكون إدارة قوية قادرة على قيادة البلاد بالشكل المطلوب. الذهنية الطائفية التي تتحكم بالسوريين ومصيرهم لا يمكن أن يُكتب لها النجاح ولا يمكن للسوريين العيش بكرامة وحرية، العقلية المسيطرة على الحكم في البلاد تقمع الشعوب السورية وتبث الخوف والرعب في قلوبهم وتهدد مستقبلهم جميعاً.

في سوريا حياة النساء والشعوب في خطر نتيجة التشريعات والإجراءات التعسفية الصادرة بحقهم من السلطة الحالية، ولا يمكن لهم العيش بسلام وأمان ما لم تتوفر بيئة صحية آمنة؛ لأن سوريا لكل شعوبها لا مجال فيها للقتل باسم أيّ عقيدة كانت. صحيح أن الطريق إلى سوريا الحرة لا يزال طويلاً سواء ما يتعلق بالعديد من الملفات المتعلقة بالدستور السوري والجيش السوري الجديد وتمثيل الشعوب في المؤسسات السورية التي تخدم الشعب. إلا أنه بإمكان السوريين توحيد صوتهم في وجه السلطات الحالية التي لا تعترف بوجودهم، وإنقاذ البلاد من حالة الفوضى والفلتان الأمني المستشرية.

العبودية الرقَميّة.. وهم ينظرون!

مشاري الذايدي
(صحافي وكاتب سعودي)

هل مرّت بكَ هذه الواقعة، أو على شخصٍ من محيطك، وهي أن تتحدث في جلسة أو عبر الهاتف، مع طرفٍ آخر فتذكر -مثلاً- شغفك برياضة ركوب الدرّاجات الهوائية، أو الطيران الشراعي، فتجد بعد قليل أنك وأنت تتصفح «يوتيوب» أو «غوغل» أو غيرهما من منصات البحث والتخزين للمحتوى، أن هذه المنصّة تُرشّح لك موادّ ذات صلة بركوب الدرّاجات أو الطيران الشراعي، رغم أنّك لم تطلب من هذه الوسائط الرقمية هذه المواد!

أمرٌ آخر، ماذا لو أصابَ تطبيق الخرائط الرقمية، عبر خدمة الموقع أو «اللوكيشن» خللٌ أو عطبٌ عارضٌ، فهل ستنتهي تجارة التوصيل للطلبات؟!

أمرٌ ثالثٌ، ماذا لو كانَ تطبيق المواقع والخرائط، غبيّاً أحياناً، أو فاتت عليه تحديثات وتحويلات الطرقات... فهل سيمضي مستخدم تطبيق الخرائط، بثقة عمياء، حتى لو ساقه التطبيق إلى الهلاك، أو شبه الهلاك؟!

إن كنت ترى أن هذا من المبالغة والتهويل، فإليك هذا الخبر:

حادثة غريبة شهدتها منطقة عين المريسة في العاصمة اللبنانية بيروت، إذ علق شابٌّ بسيارته على درجٍ مُخصّص للمشاة، بعدما اتبع تعليمات تطبيق: Google Maps.

الحادثة وقعت بين بنايتين، حين قاد الشاب سيارته متجهاً إلى الأسفل على درجٍ ضيّق مُصمّمٍ لعبور المشاة فقط، مقتنعاً بأن التطبيق يرشده إلى الطريق الصحيح. وقد أظهرت الفيديوهات المتداولة التي انتشرت بشكلٍ واسع على مواقع التواصل، السيارة وهي مُستقرّة على الدرج ما استدعى تدخّل المساعدة لسحبها!

يعني «غوغل ماب» طيّر أخانا الشاب اللبناني في الهواء، و«طار في الهوى شاشي وأنتا ما تدراشي»!

هذه الواقعة - والأسئلة التي قدّمنا بها هذه المقالة - تشير إلى ظاهرة باتت تُعرف لدى المتابعين لهذه التحوّلات الجديدة في حياتنا بـ«العبودية الرقمية».

الأمر كما وصفته الزميلة ندى حطيط في صحيفة «الشرق الأوسط» سابقاً، هو الأخطر في هذه العبوديّة أننا نسقط فيها رويداً رويداً دون أن ندرك، تماماً مثل الضفدع الذي يوضع في دورق ماء وتوقد تحته النار، فيقضي دون أن ينتبه إلى أن درجة حرارة الماء تزداد حوله باطراد... فنحن مستمرون في إثراء بصمتنا الرقميّة على الإنترنت يوماً بيوم لمصلحة (الأخ الأكبر)، بينما ليس لدى أغلبنا أي خطط للتحرّر ولا حتى الرّغبة فيه».

هل الانسياق الأعمى بتوفير كل أسرار ومعلومات وسلوكيات الناس، على مدار الثانية، وبتشجيع أو عجزٍ من الحكومات، خاتمة سعيدة؟!

هذه البيانات المتدفقة عن رغبات وأنماط سلوك الناس، هي أسرار قومية، أم بضاعة مُلقاة في الطريق بيد «غوغل» وأشباهها، ومن خلفها؟!

جاء في الذكر الحكيم: «كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ».

أكثر من خمسة وسبعين منزلاً بلا ماء في حي حلكو بقامشلو

قامشلو/ سلافا عثمان ـ يشكو عدد كبير من أهالي حي حلكو بمدينة قامشلو من انقطاع مزمن لمياه الشرب منذ أكثر من عام ونصف، ما فاقم معاناتهم اليومية في ظل ارتفاع درجات الحرارة، ويطالبون من الجهات المعنية بإيجاد حلٍّ جذري، في وقتٍ تؤكد فيه البلدية إن المشكلة ذات جذور متراكمة.

يعاني حي حلكو في مدينة قامشلو من مشكلة حادةٍ ومزمنة في الحصول على مياه الشرب، حيث تعيش ما يقارب ٧٥ عائلة منذ أواخر عام ٢٠٢٣ دون وصول منتظم لمياه الخط الرئيسي. هذه الأزمة خلفت واقعاً صعباً وظروفاً لا تُحتمل، وما دفع الأهالي للاعتماد على طرق بديلة لتأمين حاجاتهم الأساسية، في ظل استمرار المشكلة لفترة تجاوزت العام والنصف.

أكثر من ٧٥ عائلة دون ماء

وبهذا الصدد: بينت المواطنة «كولان عيسى» من حي حلكو، إن المشكلة مستمرة منذ أكثر من عام ونصف، وأن العائلات باتت

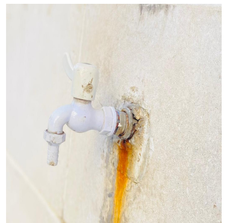

تعتمد على حلول مؤقتة ومهينة للحصول على الماء، مثل تعبئته بالسطول من منازل الجيران أو من آبار محلية لا تصلح للشرب؛ «نقوم بتشغيل الدينمو يومياً، ولكن بلا فائدة، في الأسبوع قد تأتي المياه مرة واحدة فقط، لمدة ربع ساعة، وتكون في الغالب ملوثة وذات رائحة كريهة، كأنها مياه صرف صحي، ولا تصلح حتى للغسيل».

وأشارت إلى أن هذه الأزمة لا تشمل الحي بالكامل، بل تضم نحو ٧٥ منزلاً، في حين أن المنازل الأخرى في المنطقة نفسها لا تعاني من أي انقطاع في المياه، هذا التفاوت أثار استغراب الأهالي، الذين تساءلوا عن عدالة توزيع المياه، وبسبب هذا الانقطاع المزمن الذي يطال جزءاً محدداً فقط من الحي.

كما أوضحت كولان أنهم راجعوا الكومين أكثر من مرة، وقدموا شكاوى متكررة، لكن: دون جدوى. لم يحصلوا على تفسير دقيق للمشكلة، ولا على جدول زمني لحلها. بعض الأهالي ممن يملكون القدرة المادية لجأوا إلى حفر آبار، لكن معظم العائلات، لا تملك الإمكانيات لذلك خاصةً مع تزايد تكاليف المعيشة اليومية؛ «إن انقطاع المياه لا يؤثر فقط على النظافة والغسيل بل يعرّض صحتنا للخطر، خصوصاً أن مياه الآبار غير صالحة للشرب، وقد سببت في السابق حالات مرضية بين أهالي الحي».

وناشدت المواطنة «كولان عيسى» في ختام حديثها بتأكيد الحاجة لتدخل عاجل من الجهات المعنية، سواءً من إدارة المياه أو البلدية، لإيجاد حل جذري لهذه الأزمة. وطالبت بإجراء تحقيق ميداني شفاف لتحديد مصدر الخلل، وإعادة المياه إلى جميع العائلات دون تمييز؛ «إن الحق في الحصول على الماء ليس ترفاً، بل ضرورة حياتية لا يمكن السكوت عن غيابها أكثر من ذلك».

تلبية الاحتياجات المائية بالسطل بدل الصنبور

بدورها، أوضحت المواطنة «فاطمة رشيد» وهي أيضاً من سكان حي حلكو، إن أزمة انقطاع المياه لم تعد مجرد مشكلة مؤقتة، بل تحوّلت إلى جزء من معاناتهم اليومية؛ «منذ سنوات ونحن نعاني، ولكن الوضع ازداد سوءاً في الفترة الأخيرة، لم نعد نعرف معنى الراحة، فلا ماء في الخط، ولا قدرة لدينا على شراء المياه من الصهاريج كل يوم».

وأكدت إن سعر صهريج المياه وصل إلى خمسين ألف ليرة سورية، وهو مبلغ كبير لا تستطيع معظم العائلات تحمله في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة؛ «حتى نوفر هذا المبلغ، يجب أن نعمل يومياً فقط لنشتري الماء، وهذا غير منطقي، لا يمكن أن تُدار الحياة هكذا، فالماء حاجة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها».

ونوهت فاطمة أن العائلات المتضررة، وعددها يقارب سبعين بيتاً، تعتمد يومياً على تعبئة المياه بالسطول لتأمين احتياجاتها من الغسيل والتنظيف؛ «أنا شخصياً أملأ أكثر من خمسين سطلاً يومياً، وأحياناً أكثر، لتأمين الحد الأدنى من احتياجات البيت، أصبحنا نعيش على السطل بدل الصنبور».

كما أشارت إلى أن الوضع يزداد صعوبة في فصل الصيف، حيث درجات الحرارة المرتفعة تزيد من استهلاك المياه، في حين أنهم لا يستطيعون حتى تشغيل المكيفات لعدم توفر الماء الكافي؛ «نحن نعيش في الحر دون مكيفات، لأن لا ماء لدينا في المقابل جيراننا في الشارع نفسه تصلهم المياه بشكل طبيعي يومياً، وهذا ما يزيد من شعورنا بالظلم».

وفي ختام حديثها تساءلت المواطنة «فاطمة رشيد» عن سبب هذا التفاوت في توزيع المياه، مطالبة الجهات المعنية بإجراء تحقيق فني لمعرفة سبب هذه الأزمة الممتدة؛ «نحن لا نطلب شيئاً مستحيلاً، فقط نريد ماءً يصل إلينا كما يصل للآخرين، هذا حقنا، ونتمنى من المسؤولين أن ينظروا إلينا بعين العدل، وأن يجدوا حلاً لهذه الكارثة التي باتت تهدد صحتنا».

دراسة الوضع.. والعمل لحل المشكلة

وردّاً على الشكاوى المتكررة من سكان حي حلكو وأحياء أخرى في مدينة قامشلو، أوضح نائب الرئاسة المشتركة لبلدية الشعب في قامشلو «مسعود يوسف»، بأن مشكلة المياه في المدينة تعود إلى تراكمات طويلة الأمد، لا يمكن حلها في فترة زمنية قصيرة؛ «نحن نتفهم تماماً شكاوى الأهالي ومعاناتهم، وندرك أن المياه مسألة حساسة جداً تمس حياة الأهالي اليومية، لكن يجب الإشارة إلى أن ما نواجهه اليوم هو نتيجة تراكمات قديمة، تعود إلى أكثر من عقد من الزمن».

وأضاف أن شبكة المياه داخل المدينة تعتبر متهالكة، وهي أقرب إلى «شبكة عنكبوتية» كما وصفها، امتد على مئات الكيلومترات، ما يصعّب عمليات الإصلاح والتحديث في وقتٍ سريع؛ «لا يمكن معالجة كل مشاكل الشبكة دفعة واحدة، فالوضع يتطلب وقتاً، نحن نعمل على ذلك، لكن نطلب من المواطنين أن يتفهموا هذه المرحلة الصعبة».

وأشار يوسف إلى أن الإنتاج الحالي من المياه لا يكفي لتغطية كافة احتياجات مدينة قامشلو، وهو ما دفع البلدية إلى اتخاذ خطوات عملية لتحسين الوضع؛ «بدأنا قبل حوالي خمسة عشر يوماً بمشروع حفر آبار جديدة، ونعمل على تجهيزها بشكل سريع، هذه الخطوة تهدف إلى زيادة إنتاج المياه، وخصوصاً من الجهة الشرقية للمدينة، حيث نعتمد على هذه الآبار في تغطية العجز القائم».

واختتم نائب الرئاسة المشتركة لبلدية الشعب في مدينة قامشلو «مسعود يوسف» حديثه بالتأكيد على أن البلدية تبذل جهدها ضمن الإمكانيات المتوفرة، وتُولي ملف المياه أولوية قصوى، ودعا المواطنين إلى التعاون والصبر؛ «نعمل بكل طاقتنا لتحسين الوضع، وأي تحسّن في الإنتاج سيساهم مباشرة في تحسين التوزيع ووصول المياه إلى جميع الأحياء بما فيها الأكثر تضرراً».

تراجع إنتاج كهرباء سد الفرات يدفع الطبقة لأزمة انقطاع خانقة

تراجع إنتاج كهرباء سد الفرات يدفع الطبقة لأزمة انقطاع خانقة

الطبقة/ عبد المجيد بدر - تعاني مدينة الطبقة بإقليم شمال وشرق سوريا أزمة كهربائية خانقة منذ بداية عام ٢٠٢٥، حيث تراجعت ساعات تشغيل الكهرباء من ١٦ ساعة يومياً إلى أقل من خمس ساعات حالياً، يأتي هذا التدهور في ظل تراجع إنتاج الطاقة من سد الفرات، المصدر الرئيسي للكهرباء في المنطقة، ما أثر بشكل مباشر على الخدمات الأساسية وحياة السكان.

في بداية عام ٢٠٢٥، كانت الكهرباء في الطبقة تُشغل لأكثر من ١٦ ساعة يومياً، لكن مع مرور الوقت بدأ الضوء يخبو تدريجياً، حتى وصل اليوم إلى أقل من خمس ساعات في اليوم الواحد، هذا الانخفاض الحاد يعكس واقعاً مأساوياً يعيشه السكان، حيث لا تتوقف الأزمة عند انقطاع الكهرباء فقط، بل تمتد لتشمل تأثيرات مباشرة على تشغيل مضخات المياه، المرافق الصحية، والتعليم، ما يضع المدينة على شفير أزمة إنسانية متصاعدة.

الأزمة في جوهرها مرتبطة بمنسوب مياه نهر الفرات الذي تقلص بسبب خفض تركيا للكميات الموردة من المياه، ما قلص قدرة سد الفرات على توليد الطاقة، حيث انخفض التوريد الكهربائي من السد من ٨٨٠ ميغا واط إلى أقل من ١٠٠ ميغا واط، وهو ما أثر سلباً على كافة قطاعات الحياة في المدينة والمنطقة المحيطة.

تعليق الطاقة حول الأزمة

وفي هذا السياق؛ قال الرئيس المشترك لهيئة الطاقة في مقاطعة الطبقة بإقليم شمال وشرق سوريا «ماجد العبيد» معلقاً على انخفاض تشغيل الكهرباء؛ «انخفض إنتاج الكهرباء من سد الفرات من ٨٨٠ ميغا واط إلى أقل من ١٠٠ ميغا واط، مما أدى إلى تقليص ساعات التشغيل من ١٦ ساعة إلى أقل من خمس ساعات يومياً»، وأضاف؛ «نواجه خديات كبيرة بسبب تقليل تركيا كميات المياه المورِدة، ما أثر على إنتاج الطاقة بشكلٍ مباشر، إلى جانب نقص في الإمكانيات الفنية والدعم اللوجستي».

ونوه إلى؛ «الغاية تزداد مع ارتفاع درجات الحرارة وصعوبة تشغيل المرافق الحيوية، ونحن نعمل بأقصى ما نملك من قدرات للحد من الانهيار الكامل في شبكة الكهرباء».

سد الفرات.. العمود الفقري للطاقة

يعتبر سد الفرات أكبر منشأة مائية في سوريا، يخزّن نحو ١٤ مليار متر مكعب من المياه في بحيرة الفرات، ويعمل عبر ثماني عنفات لتوليد طاقة تصل إلى ٨٨٠ ميغا واط في الظروف الطبيعية، لكن الاتفاقيات المائية بين سوريا وتركيا والعراق، التي تقضي بضخ ٥٠٠ متر مكعب في الثانية إلى سوريا،

شمال وشرق سوريا «ماجد العبيد» معلقاً على انخفاض تشغيل الكهرباء؛ «انخفض إنتاج الكهرباء من سد الفرات من ٨٨٠ ميغا واط إلى أقل من ١٠٠ ميغا واط، مما أدى إلى تقليص ساعات التشغيل من ١٦ ساعة إلى أقل من خمس ساعات يومياً»، وأضاف؛ «نواجه خديات كبيرة بسبب تقليل تركيا كميات المياه المورِدة، ما أثر على إنتاج الطاقة بشكلٍ مباشر، إلى جانب نقص في الإمكانيات الفنية والدعم اللوجستي».

ونوه إلى؛ «الغاية تزداد مع ارتفاع درجات الحرارة وصعوبة تشغيل المرافق الحيوية، ونحن نعمل بأقصى ما نملك من قدرات للحد من الانهيار الكامل في شبكة الكهرباء».

سد الفرات.. العمود الفقري للطاقة

يعتبر سد الفرات أكبر منشأة مائية في سوريا، يخزّن نحو ١٤ مليار متر مكعب من المياه في بحيرة الفرات، ويعمل عبر ثماني عنفات لتوليد طاقة تصل إلى ٨٨٠ ميغا واط في الظروف الطبيعية، لكن الاتفاقيات المائية بين سوريا وتركيا والعراق، التي تقضي بضخ ٥٠٠ متر مكعب في الثانية إلى سوريا، لم تُحترم بالكامل، حيث قلّلت تركيا من الكميات منذ سنوات توريد المياه للنصف، مستغلةً الظروف السياسية في المنطقة.

أزمة مياه وتوتر إقليمي

تتداخل أزمة مياه نهر الفرات مع توترات سياسية إقليمية بين تركيا وسوريا والعراق، حيث تستخدم أنقرة موارد المياه كأداة ضغط في النزاعات الإقليمية، مما يزيد من هشاشة الوضع في شمال وشرق سوريا، هذه الأزمة ليست محصورة فقط في جانب الطاقة، بل تمتد لتشمل الأمن الغذائي، الزراعة، الاقتصاد المحلي، ومياه الشرب، وهو ما يعمّق الأعباء على سكان المنطقة الذين يعانون من تداعيات النزاع المستمر.

أزمة سياسية وفنية مُركبة.. واتفاقيات مهملة

وبيّن العبيد؛ «الأزمة ليست فنية فقط، بل سياسية، تقليل المياه من تركيا قلّص قدرة سد الفرات على إنتاج الكهرباء بنسبة تجاوزت ٨٥٪، ونحن أمام أزمة حقيقية تتطلب تدخّلاً دولياً عاجلاً».

وأشار إلى أن الهيئة تواجه صعوبات في تأمين القطع اللازمة للصيانة، إضافةً إلى الضغط الكبير على الشبكة الكهربائية، وهو ما يزيد من احتمالات الانهيار في حال استمر الوضع على ما هو عليه.

وأوضح؛ «نسعى لتنظيم توزيع الكهرباء بما يضمن أولوية القطاعات الحيوية، لكن المعاناة اليومية للمواطنين ما تزال تتفاقم بشكلٍ مستمر».

تم توقيع اتفاقية مياه مؤقتة بين سوريا وتركيا في ١٩٨٧، وتنص على ضخ ٥٠٠ متر مكعب في الثانية، كما وُقّعت اتفاقية ثلاثية عام ١٩٨٩ بين سوريا والعراق وتركيا لتوزيع مياه نهر الفرات، تركيا قلّلت تدريجياً من كميات المياه التي تزود بها سوريا لنصف ما هو متفق عليه، تحت ذريعة تنفيذ مشاريع تنموية مثل سد أتاتورك، مما أثّر سلباً على منسوب بحيرة الفرات والتوليد الكهربائي في سوريا.

نداء عاجل للدعم الدولي

واختتم الرئيس المشترك لهيئة الطاقة في مقاطعة الطبقة بإقليم شمال وشرق سوريا حديثه؛ «ماجد العبيد» حديثه: «نعمل بكل ما نملك لتفادي الانهيار الكامل في تغذية الكهرباء، لكننا بحاجة إلى دعم دولي حقيقي للضغط على تركيا للالتزام بالاتفاقيات المائية، والاستثمار في بدائل طاقة مستدامة كحلٍ طويل الأمد، لا يمكن حلها في فترة زمنية مستقبلية».